صيغتنا فعل وافعل

يحيى بن عبد الله الشريف

المقدّمة :

تعدّ زيادات الأفعال من أهم وسائل إغناء العربية لفظيا، ولها أهمية أخرى فيما يتعلّق بجانب الدلالة اللغوية والصرفية، وليست الزيادة مقصورة على زيادة المعنى فقد يكون الأثر تغييرا في العمل من حيث التعدي واللزوم ؛ فالهمزة تزاد للتعدية مثلا وقد ينعكس، وتكون الزيادة تغييرا في اللفظ دون أن يكون لها صلة بالمعنى أو العمل، وهذا ما يتجلّى بوضوح في هذا البحث (فعَلَ وأفعَلَ) .

وقد وجَّهَ اللغويون العرب شيئًا من عنايتهم إلى قضية (فعَلَ وأفعَلَ) ورأيناهم يؤلّفون منذ وقت مبكّر كتبا مختصة بها، أو يدرجونها عند حديثهم عن الأفعال. والذي يغلب على مؤلفاتهم أنها اعتنت بسَوْق الأفعال التي جاءت من هذين مرتبة على حروف المعجم كما صنع الزجاج، والسرقسطي، أو غير مرتبة كما عند الأصمعي، ومن خلال النظر في هذه الأفعال نستطيع أن نتبيَّن أنَّ موقف اللغويين من هذه القضية جاء متباينًا فالأصمعي لا يجيز أكثر ما كان على (أفْعَلَ)، يقول ابن دريد في باب (ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة مما تكلمت به العرب من فعَلْت وأفْعَلْت) : ((وكان الأصمعي يشدِّد فيه ولا يُجيز أكثره))[1] .

في حين نجد الكسائي يثبت العكس، ويبدو أنه يمثّل وجهة النظر الكوفية في هذه المسألة، قال أبو الطيب اللغوي :((أخبرنا محمد بن عبدالواحد أخبرنا ثعلب قال : أجمَعوا على أن أكثر الناس كلّهم رواية، وأوسعَهم علمًا الكسائي، وكان يقول: قلّما سمعت في شيء (فعَلْت) إلا وقد سمعت فيه (أفْعَلْت)، قال : أبو الطيب: وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب إجماع لا يدخل فيه أهل البصرة))[2]. وينقل المعرِّي أن الفراء قال إنَّ كلَّ (أفْعَلْت) يجوز فيه (فعَلْت)[3].

ويذكر أبو الطيب اللغوي أن رجلا من أهل رامَهُرمُز كتب إلى الخليل يسأله : كيف يقال : ما أوقفَك هاهنا ؟ ومَنْ أوقفَك ؟ فكتب إليه : هما واحد، قال أبو زيد : ثم لقيني الخليل فقال لي في ذلك فقلت له : لا، إنما يقال : مَنْ وَقفَك، وما أوْقفَك ؟ قال : فرجع إلى قولي .

قال أبو الطيب اللغوي : وأما الأصمعي فإنه يأبى فيهما جميعا إلا (وَقفَك) بغير ألف، قال : وسمعت أبا عمرو يقول : لو قلتَ : ما أوْقفَك هاهنا ؟ أي ما عرّضك للوقوف ؟ كان صوابا [4]. ويظهر هنا أن الخليل عاد عن قوله بإجازة الصيغتين بعدما بيَّن له أبو زيد؛ احتراما منه للمسموع .

ويستبين خلاف الفريقين أكثر فيما نراه بين الفراء والأصمعي فالأوّل يذكر أن رَهَنْته وأرْهَنْته بمعنى، واحتج بقول ابن همّام السلولي :

فلمَّا خشيتُ أظافيرهم نجوت وأرْهَنُهم مالكا

فأنكر الأصمعي هذه الرواية، وقال : إنما الرواية (وأرهَنُهم مالكا)، والواو للحال كقولهم : قمت وأصُكُّ عَيْنَه، وهو على إضمار مبتدأ [5].

ويظهر أثر مثل هذا الخلاف في توجيه بعض القراءات فقد وُجِّهت – قراءة أبي عمرو وابن كثير في قوله تعالى :(تَنْبُتُ بالدُّهن)[6] حيث قرءا (تُنبِتُ) – بثلاثة توجيهات، وهي :

1- أن يكون (أنبتَ) بمعنى (نَبَتَ) فهو مما اتفق فيه (فَعَلَ وأفْعَلَ)، وأنشدوا لزهير:

رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم قُطِينًا لها حتى إذا أنْبَتَ البقْلُ

أي : نَبَتَ، وأنكره الأصمعي .

2- أن الهمزة للتعدية، والمفعول محذوف لفهم المعنى، أي : تنبت ثمرها أو جناها، وبالدهن، أي : متلبِّسا بالدُّهن.

3- أن الباء مزيدة في المفعول كزيادتها في قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [7].

ولكون نظام العربية في صوغ أبنيتها يقوم أولاً على الاشتقاق، فهو وسيلة لتغيير بنية الكلمات وإنتاج صيغ صرفية جديدة ذات معنى دلالي جديد، فإننا نستطيع القول أيضا إن الصرفيين واللغويين انطلقوا في دراستهم لهاتين الصيغتين (فَعَلَ وأفْعَلَ) من تصوّرهم لمفهوم الزيادة الذي يبينه ابن يعيش بقوله [8] : ((معنى الزيادة : إلحاق الكلمة ما ليس فيها وذلك لإفادة معنى، أو لضرب من التوسُّع))، والزيادة لغير إلحاق تفيد معنى جديدا ؛ وهو إمَّا معنى اشتقاقي معجمي، أو معنى تصريفي نحوي، ويهمُّنا هنا الزيادة الاشتقاقية التي تعمل على إبراز أشكال معجمية جديدة (الاشتقاق بمعناه الخاص أو الصغير) ونحصره هنا في الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة، أي : صيغة (أفْعَلَ)، كما لا نغفل عن جانب التعبير عن بعض الوظائف النحوية كالتعدية والبناء للمجهول .

ويظهر الفرق بين (فَعَلَ وأفْعَلَ) من وجوه شتى كالمشتقات، والمعاني، والعمل، ومن أبرز الفروق حركةُ حرف المضارعة؛ فهو في (فَعَلَ) مفتوح وفي (أفْعَلَ) مضموم؛ لئلا يلتبسا، ثمّ أُتبع سائر مضارع الرباعي مما لا يلتبس بالثلاثي نحو: يُدحرج، طردا للباب فيجري الرباعي على نهج واحد [9].

وهذا لا ينفي ما بينهما من أوجه التقارب التي أدركها بعض المتقدمين ما دعاه

إلى القول: وذلك لكثرة وجوه الشبه بين (فَعَلَ وأفْعَلَ) ألا ترى أنهما يتفقان في معنى، وأنه يقال في مفعولهما : مفعول، وفي فاعلهما : فاعل، وأن كلَّ واحد منهما يقع في مطاوعة الآخر إلى غير هذا من الشَّبَه [10].

و لعلي أتبين أن العرب كانوا عندما يريدون تعدية (فَعَلَ) يزيدون فيه الهمزة، وهذا معروف فيما يسمى بالنقل وأكثر الأمثلة منه، فإذا أرادوا تعدية (فَعِلَ) مكسور العين نقلوه إلى (فَعَلَ)، قال الشاعر [11] :

وأن يَعْرَين إن كَسِيَ الجواري فتنبو العينُ عن كرم عجاف

وبدا هذا الأمر لابن جني فعبَّر عنه بقوله [12] : ((أما كَسِيَ زيدٌ ثوبًا وكَسَوْته ثوبًا فإنه وإن لم يُنقل بالهمزة فإنه نُقل بالمثال، ألا تراه نُقِل من (فَعِلَ) إلى (فَعَلَ)، وإنما جاز نقله بـ(فَعَلَ) لمَّا كان فَعَلَ وأفعَلَ كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد، نحو جدَّ في الأمر وأجدَّ، وصَدَدْته عن كذا وأصددته ...فلما كانت فَعَلَ وأفْعَلَ على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوُض ونُقِلَ بـ(أفْعَلَ) نُقِلَ أيضا (فَعِلَ) بـ(فَعَلَ) نحو كسِيَ وكَسَوْتُهُ، وشَتِرَتْ عَيْنُه وشَتَرْتها، وعَارَتْ عَيْنُه وعُرتها))، وربما يدلنا على ذلك قِلَّة وجودِ (أفعَلَ) فيما كان ثلاثيه (فَعِلَ، أو فَعُلَ) .

وفي وقتنا الحاضر ينبغي النظر إلى هذه المسألة من خلال طرح التصور المقابل الذي يفيد من مقتضيات مفهوم الإلصاق affixation الذي يرصد انعكاسات التقارب بين مجالي الصرف والتركيب فنفترض تبعا للدكتور/ عبدالقادر الفاسي أن بناء الكلمة الفعلية المزيدة يبدأ في المعجم، وهي إذ ذاك تكون عبارة عن مادة صامتة (الجذر) تشكِّل ما يمكن نعته بالمرحلة الذرية، ثم تدخل التركيب حتى تتم مقولتها، ولتأكيد هذا الافتراض نحتاج إلى تمييز الصرفيات التي تضاف بطبيعتها إلى الجذر عن تلك التي تنبني داخل جذع الكلمة [13].

وقبل البدء في دراسة هاتين الصيغتين فإنه يحسن ملاحظة ما يلي :

أوّلا : أنَّ مجيء الأفعال على (فَعَلَ وأفعَلَ) شَمِلَ جميع أنواع الأفعال الثلاثية من الصحيح والمضعَّف، والمثال بنوعيه، والأجوف، والناقص، واللفيف بنوعيه، وأكثره من الصحيح، ثم الأجوف والناقص ويقلُّ في غيرها .

ويتصل بهذا أن الظاهرة أيضا وُجدت في جميع أبنية الثلاثي باختلاف حركة عينه (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) ويكثر في المفتوح، ويليه مكسور العين، والمضموم أقلها(فسُحَ المكان وأفْسَحَ)، وكذلك جاءت في المبني للمجهول، نحو (طُلَّ دمُ الرجل وأطِلَّ دمه إذا أهْدِرَ، وغُمِيَ عليه وأغْمِي عليه) [14].

ثانيا: أكثر المصادر – في المتفق المعنى – تنسب (فَعَلَ) إلى أهل الحجاز،

و(أفعَلَ) إلى بني تميم ويشاركهم عُقيل، وقيس، وأسد [15]، وجاءت نسبة (فعَلَ) لتميم، و(أفعَلَ) للحجاز، ولكنه قليل[16]، وهنا أشير إلى ثلاثة أمور :

1- هناك أفعال يكون استعمال (أفعَلَ) خاص بقبيلة دون غيرها مثل (أباع) فهو لغة لأهل اليمن وجَرْم [17]، و(أعْنَكَت) بمعنى : أغلقت يمانية [18]، و(أعصَفَ) خاص بقبيلة أسد وغيرهم يقولون : عصَفَ [19].

2- يوجد اختلاف داخل اللهجة أو اللغة الواحدة فمثلا تميم تقول : أجَنَّه، وأسد تقول : جَنَّهُ، وتقول تميم أيضًا : أقتَأت، وأنزَف، وقيس يقولون : فتِئت ونَزَفت [20].

3- أن مسألة نسبتها إلى قبيلة بعينها فيها إشكال حيث إنَّ بعض الشعراء استعمل اللغتين في بيتٍ واحد، قال النابغة [21] :

أسْرَت إليه من الجوزاء سارية تزجي الشَّمالُ عليها جامد البرد

وأوضح منه في الاستدلال قول حسان [22] :

حيٍّ النضيرةَ ربّة الخدر أسْرَت إليّ ولم تكن تَسْري

وقول طفيل الغنوي [23] :

أمَّا ابنُ طوق فقد أوفى بحاجته كما وَفى بقلاص النجم حاديها

وقول مجمِّع بن هلال [24]:

تقولُ وقد أفردتها من حليلِها تَعِسْتَ كما أتعستني يا مُجمِّع

وقول أعشى همدان، أو ابن قيس الرقيات [25] :

لئن فتنتني لَهْي بالخير أفتَنَتْ سعيدًا فأمسى قد قلى كلَّ مسلم

وأنكر الأصمعي (أفتن) مع أن الأئمة الثقات أثبتوه [26] .

وقال لبيد [27] :

سقى قومي بني مَجْدٍ وأسقى نُميرا والقبائلَ من هلال

وأنكره الأصمعي وقال : أنا والله أتهم هذا البيت من شعر لبيد، بناء على أنه لا يتكلم مطبوعٌ بلغتين في بيت واحد [28] .

وهذا ما ألحَّ عليه ابن درستويه الذي يقول: ((لا يكون فعَلَ وأفعَلَ بمعنى واحد،

إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمُحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون العلة فيه، والفروق، فظنوا أنها بمعنى واحد وتأوّلوا على العرب هذا التأويل، فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب، فقد أخطئوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من ذلك الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيّنا – أو أن يكون على معنيين مختلفين)) [29].

وتابعه أبو هلال العسكري فقال[30] : ((وكذلك قولنا فعَلت يفيد خلاف ما يفيد (أفعَلت) في جميع الكلام إلا ما كان من ذلك لغتين، فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه أو صببت ذلك في حلقه، وأسقيته يفيد أنك جعلت له سَقْيا أو حظا من الماء ...)) . وأشار الرضي إلى أن القول باتحاد المعنى بين (فعَلَ) و(أفعَلَ) تسامح في العبارة من اللغويين والصرفيين [31].

وعلى النقيض من الأصمعيِّ وابن درستويه ومن تابعهما يقف ابن جني الذي أجاز اجتماع لغتين أو أكثر في كلام الفصيح، يقول [32] : ((وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك -كأنْ يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان- فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتُهما واحدة، فإنَّ أخلقَ الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسِعَةِ تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده وكثُر لها استعماله فلحقت ــ لطول المدة واتصال استعمالها ــ بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثرَ في كلامه من صاحبتها فأخلقُ الحالين به في ذلك أن تكون القليلة الاستعمال هي المُفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية)) . ورأى د/إبراهيم أنيس أن ابن جني لم يوفّق في رأيه هذا ذاكرًا أن أمثلته من الشعر لا تكفي لتكون حجّة فلعلّها من ضرورات الشعر، إضافة إلى أن ابن جني لم يبين ما عناه بكلام الفصيح، ورجّح د/أنيس أن تنسب لكلِّ لهجة صفات خاصة بها، وينبني عليه ألا يجتمع في اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان، ومن السهل الحكم على الأمثلة التي ساقها ابن جني بأنها تنتمي إلى لهجات متعددة، وقد ينتمي بعضها إلى لهجة واحدة ولكن في جيلين مختلفين من أبناء هذه اللهجة [33].

والذي أراه أن كلام ابن جني صحيح فقد ذكر غيره ذلك في بعض الأفعال مثل: وفى وأوفى وهذا مبني على السماع [34]، وأفردَ اللغويون أبوابًا لما جاء على (فعَلَ وأفعَلَ) بمعنى واحد، وكنَّا نراهم يضعِّفون أو ينكرون إحدى الصيغتين كما

في إنكار (شَفَقَ، ورَغَى)، وإثبات (أشْفَقَ، وأرْغَى)، ولو أردنا التفصيل أكثر لتحدثنا عن بيت النابغة السابق وفيه : سَقَى وأسقَى، فبعض اللغويين فرقوا بينهما في المعنى فجعلوا (سَقَى) إذا كان السقي لفَمِ المسقيِّ، و(أسقَى) بمعنى هيَّأ له أو دعا له بالسُّقيا [35]، وهناك من اللغويين – وهو الأظهر – من سوَّى في الدلالة بينهما بناء على أن الشاعر لم يُرِدْ بـ(سَقَى) ما يروي عطش قومه ؛ بل أراد الدعاء لهم ولغيرهم بالخصب [36] . ويلاحَظ أن الهمزة في هذه الأفعال للنقل، أي: نقل الفعل من الثلاثي إلى الرباعي فهي زائدة لمجرد نقل الصيغة، ولا تؤثِّر في العمل ولا في المعنى، وسيأتي الحديث عنها عند ذكر معاني الهمزة .

يضاف إلى ذلك أن وظيفة هاتين الصيغتين في التركيب تتداخلان، ففي الوقت الذي يعُدُّ فيه النحاة معدِّيات الفعل يذكرون منها همزة (أفعَلَ)، وصوغ : فعَلَ، وفعِلَ، وفعُلَ اللازمة على فعَلْتُ أفعُلُ لإفادة الغلبة، نحو : كَرُمْتُ زيدًا فالتعدِّي يكون في الصيغتين . وحين يَعُدُّون الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا لازمًا ذكروا منها كونه على فعَلَ أو فعِلَ أو فعُلَ والوصف على فعِيل، وكذا إذا كان على (أفعَلَ) بمعنى صار ذا كذا، وهو ما يُعرف بالصيرورة من معاني (أفعَلَ)، نحو : أعَدَّ البعيرُ، وأحْصَدَ الزرعُ، إذا صار ذا عُدَّة أو حصاد، وهي معانٍ يمكن أن يُنقل لها الفعل[37].

وتوسّط ابن سيدة بذكر رأي توفيقي فقال إن (فعَلَ وأفعَلَ) يكونان بمعنى واحد كأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لغة قومٍ، ثم تختلط فتُستعمل اللغتان [38] .

ثالثا : تلحق الهمزة الأفعال الثلاثية ويكون الإلحاق لمعانٍ مختلفة مخصوصة، كالتعدية وهي الأكثر، والصيرورةِ، والتعريضِ، والسلبِ، ووجودِ الشيء على صفة، والدعاءِ، وغيرها من المعاني [39]، وهذا محل خلاف هل هو سماعي أم قياسي فليس لأحد أن يقول في ظَرُفَ مثلا : أظْرَفَ، وليس لمستعمل أن يستعمل (أذْهَبْتُه) بمعنى الإزالة، أو التعريض للذهاب أو نحوه، وهذه المعاني هي :

– الغالب في معاني (أفعَلَ) أن تكون للتعدية والنقل معًا، فتعدِّي ما كان ثلاثيًّا لازمًا إلى مفعول واحد كأذْهَبْتُه، وما كان متعديًا لمفعول إلى مفعولين كأحفَرْتُ زيدًا النهرَ، وما كان متعديًا إلى مفعولين إلى ثلاثة وهما فعلان (أعلَمَ وأرَى) [40]. وقد لاحَظَ بعض المتقدمين أن الغالب في المتعدي بالهمزة أن يكون حلقيَّ العين، نحو : ذَهَبَ وأذهبَه، ولحم وألحمه، وسعد وأسعده، ودخل وأدخله، وقد يتعاقب في هذا (أفعَلَ وفعَّلَ) كأوْهَنَه ووهَّنه، وأمهَله ومهَّله، وأنعَمه ونعَّمه، وأبعَده وبعَّده، وأضعَفه وضعَّفه [41]. وفي التعدية بالهمزة أربعة مذاهب [42] :

1– أنه سماع في اللازم والمتعدي إلى واحد، وهو مذهب المبرّد[43] .

2- أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي [44]، وظاهر كلام ابن مالك في غير المتعدي [45].

3- أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، وذكر ابن أبي الربيع أنه ظاهر مذهب سيبويه [46].

4- أنه قياس في كلِّ فعلٍ إلا في باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة .

واختار السهيلي التفصيل في المسألة ليتلئب القياس واعتمد التنظير بالضد والنظير، وذكر أنه ينظر إلى كل فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل النقل ففي مثله يقال : أفعلته، نحو : قام وقعد يقال : أقمته وأقعدته، فإن لم يعد الفاعل على هيئة لم يكن عليها فلا يقال فيه أفعلته، فمثلا لا يقال: أذكَرْته فلانًا من ذِكْر اللسان ،كما لا يقال: أمْدَحته إياه ولا أشْتَمْته، وتقول : أشْرَبْت الرغيف اللبن، ويقبح أن تقول: أشربت زيدا ماءً، لكن تقول : أرويته لأن الرّي صفة حاصلة فيه بعد الشرب، كما تقول في ضدها : أعطشته [47].

وإذا كان الفعل الثلاثي يأتي لازما ومتعديا مثل (فتن) فإن التعدية في هذا تكون للأزم لا للمتعدي، يقول سيبويه [48] : ((وتقول فتن الرجلُ وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته، وزعم الخليل أنك حيث قلت : فتنته وحزنته لم تُرِدْ أن تقول جعلته حزينًا وجعلته فاتنًا، كما أنك حين قلت : أدخلته أردت جعلته داخلا، ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزنًا وفتنة، فقلت : فتنته كما قلت : كحلتُه، أي: جعلت فيه كُحلا، ودهنته جعلت فيه دُهنًا فجئت بـ(فعلته) على حدة، ولم تُرِدْ بـ(فعلته) هنا تغيير [أي : تعدية] قوله حزن وفتن، ولو أردت ذلك لقلت : أحزنته وأفتنته)) .

- ومن المعاني التي تأتي لها (أفْعَلَ) : التعريض بجعل ما كان مفعولا للثلاثي معرَّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث سواء صار مفعولا أم لا ،كأبعته أي : عرّضته للبيع، قال الأجدع بن مالك الهمداني [49]:

ورضيتُ آلاءَ الكميت فمن يُبِع فرسًا فليس جوادُنا بمُباع

قالوا معناه : بمعرَّض للبيع.

- الصيرورة أي : يكون فاعل (أفْعَلَ) صاحب شيء، وهو على أنواع : أن يكون صاحب ما اشتق منه كألْحَم زيدٌ أي : صار صاحب لحم، أو أن يكون صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو : أجْرَب الرجلُ أي : صار صاحب إبلٍ ذات جرب، أو أن يأتي وقت يستحق فيه شيئا كأحْصَدَ الزرعُ أي : حان له أن يُحصد، أو دخول الفاعل في الوقت أو المكان المشتق منه (أفْعَلَ) نحو أفْجَرَ،

أي : دخل في وقت الفجر، وأنْجَدَ، أي : وصل إلى نجد .

– الوجود على الشيء، أي : وجود مفعوله على صفة، وهو كونه فاعلا لأصل الفعل كقول أعشى باهلة [50] :

لا يُصعِب الأمرَ إلا رَيْثَ يركبه وكلّ شيءٍ سوى الفحشاء يأتمر

أي : لا يجده صعبًا .

أو كونه مفعولا لأصل الفعل، كقول المخبَّل السعدي يهجو الزِّبرقان بن بدر[51]:

تمنّى حُصينٌ أن تسود جِذاعُه فأمسى حُصين قد أُذِل وأقهَرا

أي : وُجد ذليلا مقهورا .

– السلب، أي : سلبك وإزالتك الفعل عن فاعل (فَعَلَ) إن كان لازمًا، وعن مفعوله إذا كان متعديا، فالأول كقوله تعالى[52] : (وأقسِطُوا إنَّ اللهَ يحب المقسطين)، والثاني كقول الراجز يصف إبلا [53] :

تمُدُّ بالأعناقِ أو تَلْويها وتشتكي لو أننا نُشْكِيْها

أي : نرفع شكايتها .

– الدعاء، قال ذو الرُّمة [54]:

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلّمُني أحجارُه وملاعبُه

– وهناك أفعال زيدت فيها الهمزة لغير معنى، فهي لا تفيد شيئا سوى النقل ؛ تنقل الثلاثي إلى الرباعي نُطق بثلاثيهِ كـ (لحَّ وألحَّ) أو لم يُنطق كـ (أشْكَلَ)، ولا تؤثّر في تعدية الفعل فما كان لازما يبقى على لزومه وما كان متعديا يبقى كذلك [55]، وهي كثيرة، وقد جمعها ابن مالك في كتابه (ثلاثيات الأفعال المقول فيها أفعَلَ أو أفْعِلَ بمعنى واحد) [56]، ولعلنا نتبين الخلل في قول ابن الأثير عند حديثه عن (أفعَلَ)[57] : ((أن يكون بمعنى (فعَلَ) ولا يكون للهمزة فيه تأثير وهو قليل محصور، نحو : شغلته وأشغلته، وقِلته للبيع وأقلته، وقد يكون بمنزلته في بعض المعنى دون كلّه نحو صحا السكران وأصحت السماء فمعنى الانكشاف مشترك وإن اختصّ كل منهما بشي ء)) .

رابعا : ربما كانت صيغة (فعَلَ) الحجازية في هذا النوع مرحلة تطورية لم تكتمل، ففي كتاب (فعَلَ وأفعَلَ للأصمعي) [58]: ((يقال: غَسَا الليلُ، وأغْسَى،

وغَسِيَ، إذا اسودَّ، قال العجَّاج [59]:

مِن مرِّ أيام وليل مُغْسِ

فهذا من أغْسَى، وسمعت رجلا من باهلة منذ خمسين سنة قبل خروج إبراهيم[60] بسنة أو بعدَه بسنة يُنشد[61] :

كأنَّ الليلَ لا يَغْسَى عليه إذا زجر السَّبنتاةَ الأمونا

ثم سمعت بعد ثلاثين سنة : وليل مُغْسٍ، ثم مكثتُ زمانا، ثم سمعت :غَسَا يَغْسُو، قال ابن أحمر [62]:

فلمّا غَسَا ليْلِي وأيقنت أنَّها هي الأربَى جاءت بأمِّ حَبَوْكَرَى

فلعلَّ الأصمعيَّ رصد حركة التطور فجاء رأيه في صيغة (أفْعَلَ) ما رأيْناه سابقا في بداية البحث، ويلاحظ هنا أن استعمال ابن أحمر الباهلي لهذا الفعل جاء على أكثر من باب من أبواب الفعل الثلاثي ؛ ففي البيت الأول جاء به على (فعِلَ يَفْعَل) أو (فعَلَ يفْعَل) شذوذا لكون عينه أو لامِهِ ليسا حَلْقِيَين، وفي البيت الثاني جاء بالماضي (غسا) ومضارعه يأتي من بابين (يَفْعُل ويَفْعِل) وجاء الفعل على (أفْعَلَ) في مرحلة متوسطة بين الاستعمالين كما يذكر الأصمعي، وإن كان قوله هذا يتعارض باللهجة، فهل يُعدّ استخدام رؤبة أو العجاج لـ(مُغْسٍ) دليلا على تطور الصيغة مع أن المنطقي أن يكون التطوّر نحو التخفيف وهو ما لانراه بحسب ترتيب الأصمعي؟ فالدكتور/ رمضان عبدالتواب يرى أن الأصل في (فعَلَ وأفْعَلَ) المتّحِد المعنى (أفْعَلَ) وأنَّ (فعَلَ) تطوّرٌ حدث لهذا الأصل بدليل ما ورد من تَرْكٍ للهمزة في صيغة (أفْعَلَ) المرويَّة عن تميم عند القبائل الحجازية [63]. ولو وقفنا أمام فعل آخر لوجدنا أن ضابط التطور لا يطّرد، فمثلا ذكروا أن (مضَنَّي) كلام قديم قد تُرك، وأن المستعمل (أمضَنَي) فالمتروك على هذا هي الصيغة الأخفّ [64].

إذًا فجانب التطور غير واضح، ولا نستطيع الجزم بأنه كان ذا أثر في صيغتي (فعَلَ وأفْعَلَ) ففي الوقت الذي تشير المصادر إلى أن تميما تستخدم (فعَلَ) متعدية وغيرهم يستخدمون (أفعل) بالمعنى نفسه كما في الأفعال : هلك، ومهر، وهدى الهدية، ونجد عكسه، أي أن العرب يستخدمون صيغة (فعَلَ) وتميم تستخدم (أفْعَلَ) كما في قولهم : جَزَى وجَزَنني وحقّقت الأمرَ، وتميم تقول : أجْزَأ، وأحْزَنني، وأحْقَقت [65].

الشذوذ في باب (أفْعَلَ) :

يدخل الشذوذ في باب (أفْعَلَ) وتصاريفِهِ كما دخل في (فعَلَ) الثلاثيِّ وتصاريفِهِ، ولكنّه في (أفْعَلَ) أقلُّ ؛ فتصاريف الرُّباعي مستقرّةٌ منضبطة والمخالف

للقواعد منها يكاد يُحاط به، والشذوذ فيه إمّا أن يكون داخل النوع نفسه فيُخالف بـه قياس مطّرد ويكون في بناء المصدر، والمضارع، ومجيء اسم الفاعل من (أفعَـلَ) على زنة اسم المفعول منه، أو يكون الشذوذ بالتداخل مع أبنيـة (فعَـلَ) الثلاثـي، وسنبدأ بالشذوذ في المصدر ونتبعه باقي المشتقات .

المصدر : اطّرد قياسًا بناء مصدر (أفعَلَ) على (إفعَال) من الصحيح كـأكْرَمَ إكْرَامًا، أما المعتلّ ففيه حذف وتعويض، نحو : أقام إقامَة، الأصل : إقْوَاما فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر لاعتلال (أقامَ) فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوها ألفـا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصارت (إقاما) فالتقى ساكنان فحـذفت إحدى الألفين وعوضت عنها بالتاء، والألف المحذوفة عند الأخفش هـي الأولـى المنقلبة (عين الكلمة) ووزن الكلمة على ذلك (إفالة)، وذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة هي الثانية الزائدة ووزن الكلمة على ذلك (إفعلة) [66] . ورجّح الـشاطبي مذهب سيبويه ؛ لأنه قد ثبت عوض التاء من المحذوف في نحو : زَنَادِقَة، والتـاء زائدةٌ وتعويض الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي للتناسب [67].

وشذّت بعض الأفعال الرباعية فجاءت مصادرها على غير ذلك، قالوا : أقرضَ قَرْضًا وقِرْضًا، فجاء المصدر لمّا حُذفت زيادته على (فعْلٍ وفِعْل)، وذكـر ابـن جني أن (فعْل) أقيس في موضعين، الأول : أنك إذا حذفت الزيادة عاد ثلاثيا وأكثر الثلاثي (فعَلَ) وأكثر (فعَلَ) متعدٍّ، ومصدر (فعَلَ) المتعدّي (فعْل) . الثاني: أن ما حُذف زائدُهُ من الفعل أكثر مصدره (فعْل) ومنه (جاء وَحْدَه) إنمـا هـو مـصدر أوحدته إيحادًا [68].

وروى كُراع النمل واللحياني أنهم قالوا : أعدَمَ عُدمًا، وأحْضَرَ الرجل حُضرا، وأيسرَ يُسرا، وأعسرَ عُسرا، وأنذرَ نُذرًا، وأقبَلَ قُبلاً، وأدبَرَ دُبرًا، وأفحَشَ فُحـشًا، وأهجَرَ هُجرًا، وأنكرَ نُكرا، وسُمع فيها جميعا القياس، وقال بعضهم إنَّ (الفُعْل) اسم المصدر لا المصدر [69].

وقالوا في مصدر (أحَبّ) : حُبًّا، ولم يقولوا إحبابا، بنوا مصدره على الثلاثـي (حَبَّ) مع أن بعض البصريين والكوفيين أنكـروا اسـتعمال الفعـل الثلاثـي[70]، وبعضهم على أنه مما جاء على (فعَلَ وأفعَلَ) [71]. بَنَوا مضارعَه علـى الثلاثـي فقالوا : إحِب ونِحِبّ ويحِب فجاء على ما لم يُستعمل كما أن (يَـدَع ويَـذَر) علـى وَدَعْت ووَذَرْت وإن لم يُستعملا، وشذّ هذا الفعل لكونه مضاعفًا متعديا وكان القياس ضمُّ عينه إلا أنه لم يُسمع فيه الضم [72] .

وقال بعضهم بأن (يحِب) أصله (يُحِب) مضارع (أحبَّ) وشذوذه أنهـم أتبعـوا الياء المضمومة الحاءَ، كما قالوا مِغِيرة والأصل : مُغِيرة، قال السيرافي : ((وهذا

القول أعجب إليَّ ؛ لأن الكسرة بعد الضمة أثقل وأقلُّ في الكلام، والأولى أن يُظن أنهم اختاروا الشاذّ عدلا عن الأثقل)) [73]، وأجاب عنه المجريطي بقوله[74] : ((إنَّ هذا الباب في كسر أول المضارع إنما اطَّردَ في الثلاثي، وما زاد على الرباعي، نحو: عَلِمَ وانطلقَ .

فتوجيه (تِجِب) على هذا الأصل هو الأولى لئلا يُكسر الباب، ولم يجئْ من هذا في الرباعي شيء فيحمل هذا عليه)) .

ونشير هنا أن (فُعْل) يأتي مصدرا لـ (فَعَلَ يفعُل) من أبنية الثلاثي نحو : شَكَرَ شُكرا، ولـ (فَعِلَ يفعَل) نحو : شَرِبَ شُرْبًا ووِدَّ وُدّا، ولـ (فَعُلَ يفعُل) نحو : حَسُنَ حُسنًا، والفرق أنه في الأوَّلين قليلٌ، وفي (فَعُلَ يَفْعُلُ) كثير [75].

وقرأ ابن مسعود قوله تعالى [76]: (وأُنْزِلَ الملائكة تنزيلا) فجاء بمصدر (أفعَلَ) على (تفعيل) لأن (أنْزَلَ) في معنى (نزَّلَ) .

أمَّا في المعتل العين فقالوا فيه : أطاع إطاعَة وطاعة، وأجاب إجابة وجَابة، وأغَارَ إغارةً وغَارة، وأجَارَ إجَارة وجَارَة، وأقامَ إقامة وقامَة، يقول كراع النمل [77]: لا يوجد على مثالهن، وزاد ابن دريد : أعاد إعادة وعادة، وأعار إعارة وعارة، قال الشاعر [78] :

فأخْلِفْ وأتْلِفْ إنما المال عَارةٌ فكُلُّهُ مع الدهر الذي هو آكِلُه

واختلفوا في هذه الكلمات فمن قائل أنها أسماء مصادر [79]، وقال بعضهم هي مصادر ولكن على حذف الزوائد [80]، ونصَّ بعضهم على أنه لا يقاس عليها فلا يقال مثلا : أطال طالة[81] . وجاء حرف شاذ قالوا : أجاب إجابًا، وهو غريب [82].

المضارع : اطّردَ أيضا حذف الهمزة من مضارع (أفعَلَ) كأكْرَمَ يقال في مضارعه : أُكْرِمُ، أصله (أُؤَكْرِمُ) حُذفت الهمزة الأصلية استثقالا لالتقاء الهمزتين، وحُمِلَ على ذي الهمزة أخواته (يُكْرِم، وتُكْرِم، ونُكْرِم) واسم الفاعل (المُفْعِل) واسم المفعول (المُفْعَل) لتجري النظائر على سنن واحد [83]، وهي ظاهرة تلتقي فيها العربية مع بعض اللغات السامية كالعبرية، والآرامية التي راوحت كالعربية بين إبقاء الحرف الحلقي وحذفه [84].

ولم يُستعمل الأصل (إثبات الهمزة) إلا في ضرورة الشعر، كقول أبي حيان الفقعسي[85] :

فإنّه أهلٌ لأن يُؤَكْرَما

وقول خِطام المجاشعي[86] :

وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْن

واختلفوا في وزن (يُؤَثْفِين) [87]، فقال قوم هو بمنزلة (يُؤَكْرِما) وزنه : يُؤَفْعِلْن فهمزته زائدة، وكان القياس أن يقال : يُثْفِين، واستدلوا على زيادة الهمزة بقول العرب : ثَفَّيت القدر إذا جعلتها على الأثافي، وبقول الكميت[88] :

وما استُنْزِلتْ في غيرنا قِدْرُ جارنا ولا ثُفِّيَتْ إلا بنا حين تُنْصَبُ

وذكر الفارسي أن حمله على زيادة الهمزة أقوى ؛ لأنه أكثر تصرُّفا، ولم يمنع من حمله على أصالتها [89].

وقال قوم وزنه : يُفَعْلِيْن فالهمزة أصل وهي فاء الكلمة، واستدلوا على أصالتها بقول النابغة[90] :

لا نقذفني بركنٍ لا كِفَاءَ له وإن تأثَّفك الأعداء بالرِّفدِ

فقول : تأثَّفك وزنه : تفعَّلك لا يصحُّ فيه غيره، ولو كانت من ثفيت القدر لقال: تثفاك، ورجَّح ابن جني أصالة الهمزة لأنه لا ضرورة فيه [91]. على لغة من قال أثفيت، وهي كلمة نادرة [92].

ويدخل ضمن إثبات الهمزة قولهم في مصدر ومضارع (هَرَاقَ) : يُهَرِيْق هِرَاقة، فالهاء في الماضي والمضارع والمصدر بدل من الهمزة مثل : هَرَحْت في أرَحْت، والأصل : أرَاق يُرِيْق إراقة، وعندما أبدلت الهمزة هاءً ثبتت في المضارع ولم تُحذف لكثرة الاستعمال، والأصل : يُؤَرْيِق مثل يُؤَكْرِم وعندما أبدلوا قالوا : يُهَرِيق فلم تستثقل الهاء كالهمزة ولهذا بقيتْ ،ووزنه (يُهَفْعل) [93].وعلى هذه اللغة جاء قول زهير في معلقته [94]:

يُنجِّمها قومٌ لقومٍ غرامة ولم يُهَرِيْقوا بينهم مِلءَ مِحْجَم

يقول الفارسي [95]: ((والدليل على أن حذف الهمزة من مضارع الرباعي لكراهية التقائهما أنها حيث أبدل منها حرف مقارب لها أتَمَّ ولم يُحذف، فقالوا : يُهَرِيق عند من فتح الهاء، فأمَّا من سكّنها فقال : أهْرَقت أهْرِيق فإنها عنده مثل : أسْطَعْت وأسْطِيع جعل الهاء عوضا مما دخل الكلمة من الضعف والتهيُّؤ للحذف ...)) فالهاء في اللغة الأولى (هَرَقت أهَرِيْق هِراقة) بدل من الهمزة، وفي اللغة الثانية (أهْرقت أهْرِيق إهْراقة) زائدة، وهي عوض من ذهاب حركة العين المعتلَّة من (أرَاقَ) فإن أصلها (أرْوَقَ، أو أرْيَقَ) على (أفْعَلَ) نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفا، وزادوا الهاء عوضا عن تحرُّك العين الذي فاتها بسبب نقل الحركة إلى الساكن كما زادوا السين في أسْطاع يُسْطِيع وأصله : أطاع يطيع [96]، ويتعذر النطق بوزن الفعل على هذه اللغة لاجتماع ساكنين الهاء الزائدة وفاء الكلمة [97]،

وجاء على هذه اللغة قول الأعشى[98]:

في أراكٍ مُرْدٍ يكاد إذا ما ذرَّتِ الشمسُ ساعة يُهْرَاقُ

والأكثر في لغة العرب تخفيف الهمزة في مضارع (رَأى) بنقل حركة الهمزة في المضارع إلى الراء فتفتح الراء وتسقط الهمزة فيقال : (أرَى، ويَرَى، وتَرَى، ونَرَى) هذه هي اللغة الفصيحة، وذكر أبو جعفر النحاس أنه لم يعلم أن أحدا من النحويين تكلم في عِلّة سقوط الهمزة إذا أُلقيت حركتها إلا الأخفش الأصغر حين سأله، فقال : لمّا سقطت حركة الهمزة وسَكَنت، وكانت الراء قبلها ساكنة فحُرّكت حركة عارضة، فكان حكمها حكم الساكن وبعدها ساكن، فحذف ما بعدها وهو الهمزة [99]، وورد إثبات الهمزة في لغة تيم الرِّباب من تميم، وجاء عليها قول سُراقة البارقي[100] :

أريْ عينيَّ ما لم تَرْأيَاه كِلانا عالِمٌ بالتّرّهات

ويرى بعضهم أن إثبات الهمزة ضرورة شعرية [101].

اسم الفاعل : اسم الفاعل من الثلاثي وغيره يجري على مضارعه في الحركات والسكنات [102]، ولهذا فقياس اسم الفاعل من (أفْعَلَ يُفْعِل) : (مُفْعِل)، وجاء على وزن اسم المفعول (مُفْعَل) في كلمات، رُوي قول النابغة الجعدي[103] :

غيرُ عييٍّ ولا مُسهب

بالفتح (مُسْهَب)، واختُلف في هذه الكلمة فقال أبو زيد : المسهب الكثير الكلام، وقال ابن الأعرابي : أسهبَ الرجلُ أكثر الكلام وهو مسهَب - بفتح الهاء- ولا يقال بكسرها وهو نادر، وقال أبو علي الفارسي : رجلٌ مسهَب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ فإن كان ذلك في صواب فهو مسهب بالكسر لا غير . وقال الراجز [104]:

فمات عطشانَ وعاش مُسْهَبا

ومما جاء على أفْعَلَ فهو مُفْعَل : ألفجَ فهو مُلفَج إذا أفلس، قال الراجز [105]:

جاريةٌ شبَّت شبابا عُسْلُجا في حَجْر من لم يكُ عنها مُلْفَجا

وأحْصَنَ فهو مُحْصَن [106] .

وزادوا : أسْهَمَ فهو مُسْهَم [107]، وأهْتَر فهو مُهْتَر، وأجْذَع فهو مُجْذَع[108]، ونخلة مُوقِرة ومُوقَرَة الأولى على القياس[109]، وأقْعَمَ فهو مُقْعَم ومنه قول الراجز [110]:

فصبَّحت والطـيرُ لـمْ تَكَلَّمِ

جابيـة طمَّت بسيـلٍ مُفْعَمِ

ويمكن أن يُفسَّر التداخل بين صيغتي اسم الفاعل والمفعـول بـأن تحديـد المقصود يعتمد _ أحيانا _ على السياق لا على الصيغة كما في : مُدَجَّج ومُـدَجِّج، ومُكَاتَب ومُكَاتِب[111].

أبنية المبالغة : المشهور بناء أمثلة المبالغة الخمسة (فعّال، ومِفعال، وفعُـول، وفعِل، وفعِيل) من الثلاثي وقد يُبنى (فعَّال) من (أفعَلَ)، يقول الفراء [112]: ((لم أسمع فعَّالا من (أفعَلَ) إلا في حرفين وهما : جبَّار مـن أجْبَـرت، ودرَّاك مـن أدْرَكت)) .

وزادوا : سآر من أسأر، ويُروى بيت الأخطل[113] :

وشاربٍ مُرْبِحٍ بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسآر

وذكروا أيضا : فحَّاش، وقصَّار، ورشَّاد، وحسَّان، وحـسَّاس [114]. وسـرّاع بمعنى: مسرع، وبكّاء بمعنى : مُبْكٍ، وعدّاء بمعنى : مُعْدٍ [115].

وضعّف ابنُ قتيبة والنحاس مجيءَ (فعّال) من (أفعَلَ) [116]. وخـرّج ابـن جني (قصَّار وجبّار) على أنهم قالوا : قصَرْت عن الشيء وجَبَرْتـه علـى كـذا، والأوّل على (أفعَلَ) أفصح [117].

وبُنِيَ أيضا (**مِفعال**) من (أفعَلَ) كمِعْطاء، ومِهْذَاء، ومِعْوَان[118]، قال رجل من طيئ[119] :

ما المرءُ أخوكَ إنْ لم تُلْفِهِ وَزَرًا عند الكريهة مِعْوَانًا على النُّوَبِ

ومِلحَاح، قال حُميد الأرقط، أو أبو النجم [120]:

عن زَفٍّ مِلْحَاحٍ بعيد المنكَدَرْ

ورجل مِلظاظ شديد الإبلاغ بالشيء، قال أبو محمد الفقعسي[121] :

جاريْتُهُ بسـابحٍ مِلظـاظِ

يجري على قوائـمٍ أيقـاظِ

ومِهْوان[122]، ومن إعماله بصيغة الجمع قول الكميت[123] :

شمٌّ مَهاوينَ أبدانَ الجزورِ مَخَا ميصِ العشياتِ لا خُورٍ ولا قزَمِ

فـ(مهاوين) جمع (مِهْوَان) على (مِفْعَال) من (أهانَ) وعملت النصب في (إبدانَ الجزور) [124]، وقال البغدادي [125]: ((.. وبناء مِفعال من أفْعَلَ قليل نادر، والكثير على فعَلَ)) .

وبُنيت صيغة المبالغة على (**فُعُول**) حكى كُراع النمل أنه ليس في الكلام أفعلَ وهي فعُولٌ إلا : أنتجت الناقة إذا ولدت فهي نتوج، قال ذو الرمة[126] :

وبيْضًا لا تنحاش مِنَّا وأمُّها إذا ما رأتنا زيْـلَ مِنَّا زويلها

نَتُوجٌ ولم تُقرفْ بما يمُتنى له إذا أنتجت ماتت وعاش سليلها

وأخفدت وهي خفود إذا ألقت ولدَها قبل أن يَتِمَّ، وأعقَّت وهي عقوق إذا لم تحمل [127]، ولا يقال : مُعِقّ إلا في ضرورة الشعر، أنشد الخليل لرؤبة[128] :

قد عَتَقَ الأجدَعُ بعد رقِّ

بقارح أو زَوْلة مُعِقِّ

وزادوا : أشَصَّت وهي شصوص إذا قلَّ لبنها [129]، وأغْرَى الله الشيءَ : حسّنه فهو غَرِيّ، وأمْرَت الناقة فهي مَرِيٌّ إذا غَزُرَ لبنُها [130]، وأزْهَقت فهي زَهُوق، قال حميد بن ثور[131] :

جهول وكان الجهل منها سجية ولكنّها للقائدين زَهُوق

ويروى : رَهُوق .

وبنيت صيغة المبالغة من (أفْعَلَ) على (**فَعِيل**) بمعنى (مُفْعِل) وكان ابن مالك يذهب إلى قلته[132]، وأبوحيان ينكره [133].

ومن أمثلته : أبدعَ فهو بَدِيع بمعنى : مُبدِع [134] كما في قوله تعالى [135]: (بديع السماوات).

وآلَمَ فهو أليم بمعنى : مُؤلِم [136] قال ذو الرمة [137] :

ونرفع من صدور شمردلاتٍ يَصُكُّ وجوهَها وهجٌ أليم

وأسْمَعَ فهو سَمِيع بمعنى : مُسمِع، ومنه قول عمرو بن معد يكرب[138] :

أمِنْ ريحانة الداعي السميعُ يؤرّقُني وأصحابي هجوعُ

وأخْلَفَ فهو خَلِيف بمعنى : مُخْلِف، قال أبوذؤيب [139]:

تَوَاعدْنَا الرُّبَيقَ لننزلنَّه ولم تشعُرْ إذًا أني خَلِيف

وأظلّ فهو ظَلِيل بمعنى : مُظلِم، قال حاتم الطائي[140] :

يُضيء لها البيت الظليل خصاصة إذا هي ليلا حاولت أن تَبَسَّما

وآنق فهو أنِيق بمعنى : مُؤنِق، قال زهير في معلقته[141] :

وفيهن ملهًى للّطيف ومنظرٌ أنيــقٌ لعين الناظر المتوَسِّم

وأوجع فلانا ضربا وجيعا [142]، وأنْذَرَ فهو نَــذِيْر، بمعنــى : مُنْــذِر[143]، وأشْفَقَ فهو شفيق : مُشْفِق [144]، وعلله ابن الشجري بقوله : إذا أرادوا المبالغة في الوصف عَدَلوا من بناءٍ إلى بناء أدلَّ على المبالغة مــن الأوّل ... كعــدولهم مــن (فاعِل) إلى (فَعِيْل) ... وعدولهم من (مُفْعِل) إلى (فَعِيْل) [145].

ومن إعمال (فعيل) محوّلا من (مُفعِل) قول ساعدة بن جؤية الهذلي :

حتى شآها كليلٌ مُوهنًا عَمِلٌ باتت طِرابا وبات الليلُ لم يَنَمْ

فــ(كليل) بمعنى (مُكِلّ) و(مُوهِنًا) مفعوله على المجاز كما يقال : أتعبت يومك [146]، وسيبويه على أن (كليل) في البيت مبالغة (كالّ) وإن كان مذهبه جواز إعمال (فعيل) الذي منعه أكثر البصريين [147].

ويأتي (فعيل) في معنى (مُفْعَل) نحو : أحْبَسَ الفرس فهو مُحْبَس وحَبِيْس[148]، وأعقدَ العسلُ فهو مُعْقَد وعَقِيْد[149]، وجُعل منه قوله تعالى[150] : (هذا مــا لــديَّ عَتِيْد) أي : مُعَدّ، وقوله تعالى[151] : (آلر، تلــك آيــات الكتــاب الحكــيم) أي : المحكَم، وفي قياسه خلاف [152].

اسم المفعول : ذكروا أنه لم يُبْنَ من (أفْعَلَ) اسم مفعول على (فاعِل) إلا حرف واحد، وهو قول العرب : أسْمَت الماشية في المرعى فهي سائمة، ولــم يقولــوا مُسَامَة [153].

اسما الزمان والمكان، والمصدر الميمي :ويبنى اسما المكــان والزمــان مــن الثلاثي على (مَفْعَل ومَفْعِل)، ومن (أفْعَلَ) على (مُفْعَل) بضمٍّ أوّله، وخرج عن هذا القياس كلمات جاءت على (مَفْعَل) بفتح أوائلها كالثلاثي، وهي : مَأوَى، ومَــصْبَح، ومَمْسَى، ومَخْدَع، ومَجْزَأ من : آوى، وأصبح، وأمسى، وأخدَعَ، وأجزأ عنه، وسُمِعَ في الأربع الأخيرة ضمُّ أوائلها على القياس [154]. ومَنَاخ، ومَطــال، ورُوي بيــت امرئ القيس [155]:

وأعــدَدتُ للحــرب وثّابة جــوادَ المحثَّــة والمَــرْوَدِ

بفتح الميم من (مَرْوَد) وقياسه الضمُّ، وقد رواه به الأعلم .

وجاء المصدر الميمي على (مَفْعُل، و مَفْعُلة) في قولهم :مَكْرُم، قال أبو الأخزر الحمَّاني [156]:

نِعْمَ أخو الهيجاء في اليوم اليَمِي
لِيَوْمِ رَوْع أو فَعَالٍ مَكْرُم

وفي (مَعُون)، قال جميل [157]:

بُثَيْنُ الزَمي لا إنَّ لا إنْ لزمْتِهِ على كثرةِ الواشين أيُّ مَعُوْن

ومنها (مَألُك)، قال عدي بن زيد العبادي [158]:

أبلغ النعمان عنّي مَألُكا أنّه قد طالَ حبسي وانتظاري

أي : رسالة، ومنها : مَيْسُرة، قرأ نافع [159]: (فنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرَة)، وكان سيبويه ينكر (مَفْعُل) في الكلام [160]، وقال بعضهم : إن مَكْرُم ومَعُون أصلهما : مَكْرُمَة ومَعْوُنَة حذفت منهما التاء [161]، ويرى الفراء أن (مَكْرُم ومَعُون) جمع : مَكْرُمة ومَعْوُنة وليسا مصدرين ميميين [162].

اسم الآلة : ولا يُصاغ اسم الآلة إلا من مجرَّد متعدٍّ، ولم يُسمع ورود اسم الآلة من (أفْعَلَ) ولكنني وقفت أمام (مُوسى) لما يُحْلَق به فقد جعله أبو عمرو بن العلاء وسيبويه على (مُفْعَلٍ) من أوسيتُ الشيء أي : حلقته بالموسى، وجعله الكسائي على (فُعْلى) واستدلّ أبو عمرو بأنه يُصرف في النكرة، وفُعْلى لا ينصرف على حال، وبأن مُفْعَلا أكثر من فُعْلى ؛ لأنه يُبنى من كلِّ أفعلت [163].

وأجاز بعضهم أن يكون (مِطْرَد)[164] من (أطْرَدَ)، ومنه قول ابن أحمر الباهلي [165]:

نَبَذَ الجُؤَارَ وضلَّ هِدْيَة رَوْقِهِ لمّا اختللتُ فؤادَه بالمِطْرَدِ

المطاوَعة :كل فعل ثلاثي متعدٍّ دالٌّ على معالجة حسية (ظهور الأثر كالكسر والقطع...) فمطاوعُهُ القياسي (انْفَعَلَ) حقيقة مما يصحُّ منه الفعل، نحو صَرَفَه فانصرف، أو مجازًا مما لا يَصِحُّ منه الفعل نحو قطعه فانقطع، فإن كانت فاءُ الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راءً فالقياسي في مُطاوعِهِ (اقتَعَلَ) نحو : وَصَلْتُه فاتَّصَل، ولأمْتُه فالتَأم، ونَفَيْتُه فانْتَفَى، ومَحَوْتُه فامَّحَى، ورَمَيْتُه فارتَمَى، وإذا كان المتعدي (أفْعَلَ) فلا يجيءُ المطاوعُ منه (افتَعَلَ) إلا أحرُفا معدودة، قالوا : أحْرَقْتُه فاحترق، وأفقرْتُه فافتقر، وأغْنَيْتُه فاغتنى، وأمْسَكْتُه فامتسك، قال زهير [166] :

هلاّ سألتَ بني الصيداء كلَّهُمُ بأيِّ حبلِ جوارٍ كنت أمْتَسِك

وهو غريب [167].

ولا يجيء (انفعلَ) مطاوعة لـ (أفعَلَ) إلا قولهم [168]: أغلَقَ البابَ فانغلقَ، وأطلقَ الرجُلَ فانطلق، وأضجعَه فانضجع، وأزعجَه فانزعج، وأحجرَه فانحجر، وأقرَدَه فانقرد، وأقحَمَه فانقحم، وأكمَشَه فانكمش، وزاد بعضهم : أدْخَلَه فاندخل، وأنشدوا للكميت [169]:

لا خطوتي تتعاطى غير موضعها ولا يدي في حَمِيْت السَّكْن تَنْدَخِل

وزادوا : أجلَتْه فانْجَالَ، وأنشدوا للفرزدق[170] :

وأبي الذي وَرَدَ الكُلاب مسوَّمًا والخيل تحت عجاجها المُنْجَال

وأجاز أبوحيان تبعًا لابن عصفور في (مُنْغَوي ومُنْهَوي) من قول يزيد بن الحكم الثقفي :

فلم يُغْوني ربِّي فكيف اصطحابُنا ورأسُكَ في الأغوى من الغيِّ مُنْغَوي

وقوله :

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هَوَى بأجرامه من قُلَّة النِّيق مُنْهَوي

أن يكونا مطاوعين لـ (أغويته وأهويته) [171]، وكان أبو علي الفارسي وابن جني يَرَيَان أنه من الثلاثي اللازم (غَوَى، هَوَى) [172]، والذي أراه أن الأمرين جائزان .

وجاءت في المطاوع أشياء ظريفة قالوا : أطْرَدْته فذَهَبَ، وأنَخْته فبَرَكَ، ولم يقولوا : فانْطَرَدَ ولا فأنَاخَ [173].

بناء اسم فعل الأمر : ذهب سيبويه والأخفش إلى جواز أخذ اسم فعل الأمر قياسا من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّد متصرف تام [174]، ومنع المبرد ذلك القياس [175].

وسُمِعَ شذوذا دَرَاكِ من (أدْرَكَ)[176] الذي لم يُستعمل منه فعل ثلاثي، وإن كان قد استُعمل منه المصدر (الدرْك)، قال جَحدر بن مالك الحنظلي يخاطب الأسد[177]:

فـــذا أحـــقُّ منـــزلٍ بتـــرْكِ

وقاس ابن طلحة على (دراكِ) فأجاز أن يبنى (فَعَال) من كل فعل يكون على وزن (أفْعَلَ) كما جاز بناؤه في التعجب، وضُعِّف من وجوه، هي[178] :

- أن بناء (فَعَال) عُدل إليه للمبالغة ووزن الثلاثي هو الصالح لذلك، فالفعل المجرّد يُزاد فيه للدلالة على المبالغة والتكثير .
- ندرة المسموع منه، وإذا كان المبرد يمنع القياس في الثلاثي المجرد مع كثرة ما

سمع منه فمنعه من (أفعَلَ) أولى .

- أن قياسه على أفعَل في التعجب ضعيف، وإن كان له وجه ؛ لأنه حين البناء على (فعَال) يؤدي إلى هدم البنية التي تبقى في التعجب، فهو قياس مع الفارق.

أما ما جاء على (فعْلال) فسُمع في كلامهم : قرْقار، وعَرْعار، وجَرْجار، وقاس عليها الأخفش فأجاز : قرْطاس، وأخْراج، من : قرْطسَ وأخْرَجَ[179] .

التعدّي واللزوم :

مجيء (فعَلَ) متعديًا و (أفعَلَ) لازمًا أو متعديا بحرف الجر شاذ مخالف للأصل، كأقْشَعَ الغيمُ وقشَعتْهُ الريحُ، وشَنَقَ البعيرَ وأشْنَقَ هو، وأجْفَلَ الظليمُ وجفَلَتْه الريح، ونزَفَت البئرَ وأنزفَتْ، ونسلَ ريشَ الطائر وأنسلَ هو، ومَارَ الناقةَ وأمْرَت : درَّت، وكبَّهُ الله على وجهه وأكبَّ هو، وأحْجَمَ الرجلُ وحَجَمْتُه، وعَرَضَه وأعرضَ هو، وأظْأرَت الناقةُ إذا عطفت على بوٍّها وظأرْتها، وأنقعَ العطشُ : سكَن ونقَعَه الماءُ، وأخاضَ النهرُ وخُضْتُه، وأصرمَ النخلُ وصرَمْتُه، وأمخضَ اللبنُ ومَخَضْتُه، وأثلثوا إذا صاروا بأنفسهم ثلاثة وثلثتهم صرت ثالثهم وكذلك إلى العشرة [180]، ومرَتَ الريحُ السحابَ فأمْرَتَ، قال أبو ذؤيب الهذلي[181] :

مَرَتْهُ النُّعامى فلم يعترف خلاف النّعامى من الشام ريحا

وألوت الناقةُ بذنبها ولوَت ذنَبَها، وصرّ الفرس أذنَه وأصرّ بأذنه، وضرّني الشيء وأضرّ بي، وعلوت الوسادةَ وأعليت عليها، وعلّله ابنُ جني بقوله[182] : ((جاءت هذه القضية معكوسة مخالِفة للعادة، وذلك أنك تجد فيها فعَلَ متعديًا وأفعَلَ غير متعدٍّ، قال : وعلّة ذلك -عندي -أنه جُعل تعدِّي فعَلْت وجمودُ أفعَلْت كالعوض لفعَلْت من غلَبَةِ أفعَلت لها على التعدي، نحو جلست وأجلسته ونهض وأنهضته كما جُعل قلب الياء واوًا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها، وكما جُعل لزوم الضرب الأوّل من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تامًّا أو مخبونا بل تُوبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضًا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان، ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان)) .

اتفاق صيغتي (فعَلَ وأفعَلَ) في بعض الأحكام :

كان فيما سبق بيان للشذوذ في صيغة (أفعَلَ) وإليك الحديث عمَّا تشترك فيه صيغتا (فعَلَ وأفعَلَ) من أحكام، وهي :

<u>النصب على نزع الخافض</u> : ومن أمثلته في (فعَلَ) قول جرير[183]:

تــمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكــم عليَّ إذًا حرام

أي: تَمُرُّون بالديار، فحذف حرف الجر ونصب بالفعل (مرَّ) الثلاثي.

ومثاله من (أفْعَلَ) قول المتلمِّس الضبُعي[184] :

آليْتُ حُبَّ العراق الدهرَ أطعمه والحَبّ يأكله في القرية السوسُ

أي : آليت على حبّ، فحذف الجارَّ ونصب بالفعل (آلى) على (أفْعَلَ).

إعمال المصدر : ومما يشتركان فيه إعمالُ المصدر منهما منوّنًا عَمَــلَ فعلِــهِ، ومن إعمال مصدر (فعْلَ) قول الشاعر[185] :

ولولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ عقابَك قد صاروا لنا كالموارِدِ

ومثال إعمال مصدر (أفْعَلَ) منوّنًا قوله تعالى [186]: ﴿ أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة، يتيمًا ذا مقربة﴾ فنصب (يتيمًا) بـــ (إطعــام) . ومنــه قــول زيــاد الأعجم[187] :

ببذلٍ في الأمور وصدق بأسٍ وإعطــاءٍ على العــلل المتاعا

فنصب (المتاع) بالمصدر (إعطاء)، ومنه قول الشاعر[188] :

لو علِمنا إخلافكم عِدَةَ السلْــ ـــم عَدِمتم على النجاة مُعينا

فنصب (عِدَةَ) بالمصدر (إخلاف)، ومنه أيضا قول الراجز [189]:

لو عَلِمَتْ إيثاريَ الذي هَــوَتْ

ما كنتُ منها مُشْفِيًا على القلَتْ

ومن إعماله مضافا قول طرفة [190]:

وما زال تَشرابي الخمورَ ولذتي وبيعي وإنفاقي طريْفي ومُتْلِدِي

فأعمل المصدر المضاف إلى ياء المتكلم (إنفاق) في المفعول به (طريفي) .

إعمال اسم الفاعل : أمَّا إعمال اسم الفاعل من (أفْعَلَ) فإنه يعمــل بالــشروط التي يعمل بها اسم الفاعل من الثلاثي، أي : اعتماده على صاحبٍ إمَّا مخبر عنه أو منعوت، أو على نَفْي أو استفهام خلافا للأخفش والكوفيين الذين أجازوا إعمال غير المعتمد، ومن إعمال اسم الفاعل من (أفْعَلَ) معتمدا على وصف مقدَّر قــول أبــي الأسود أو غيره[191] :

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيْكَ نُصْحَه وما كلُّ مُؤْتٍ نصحَه بلبيب

ومن إعمال اسم الفاعل المعتمد على نفي مُؤَوَّل قول الشاعر[192] :

وإنَّ امْـرأ لم يُعْنَ إلا بصـالح لغـيرُ مُهينٍ نفسَهُ بالمطامع

فأعمل اسم الفاعل (مُهين) معتمدا على نفي مؤول فـ (غيـر مُهـين نفـسه) بمعنى : لا يُهين نفسَه، ومن إعماله معتمدا على استفهام مقدّر قول الشاعر[193] :

ليت شعري مُقِيمٌ العذرَ قومي أم همُ لي في حُبّـها عاذلونا

فأعمل اسم الفاعل (مقيم) من (أقامَ) فنصب به (العذرَ)، معتمدا على اسـتفهام مقدَّر (أمقيمٌ) .

ومن إعمال الصفة المشبهة من (أفْعَلَ) قول ابن قيس الرقيات [194]:

فتاتان أمَّـا منهما فشبيهةٌ هلالا، وأخرى تُشْبِهُ البَدْرا

فأعمل (شبيهة) مع كونه من (أفْعَلَ) ونصب بها (هـلالا)، وهـذا يُقـوِّي مذهب مَن أعمل (فعِيل) من الثلاثي لكثرة نظائره .

اشتقاق اسم الفاعل : بنوا اسم الفاعل من (أفْعَلَ) على (فاعِل) فـي أمثلـة اختلفوا في عدّتها فذكر ابن خالويه مثالا واحدا، وذكر أبو عبيد اثنين، والجـوهري خمسة أمثلة، وبتتبُّع أمثلتها في كتب اللغة والمعاجم وجدت ما يزيد على عـشرين مثالا، وهي : أيفعَ الغلام فهو يافع إذا قارب الاحتلام، قال الأعشى[195] :

وما زلتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافع وليدا وكهلا حين شِبْتُ وأمردا

وأبقل الموضع فهو باقل : نبت بقله، قال الراعي النميري [196]:

فلمّا دَعَت شِبْبًا بِجَنْبَي عُنَيْزة مشافِـرُها في ماء مُزْنٍ وبَاقِلِ

وجاء على القياس في قول أبي داود [197]:

أعاشني بعدك وادٍ مُبْقِل آكل من حوذانـه وأنسل

وفي قول رؤبة [198]: يملحن من كلِّ غميسٍ مُبْقِل

وقول ابن هرمة [199]:

لرُعْت بصفراءِ السُّحالة حُرّةً لها مرتع بين النبيطين مُبْقِل

وأورس الشجر فهو وارس : إذا أورق، و(مُـورس) قليـل جـدا وإن كـان القياس[200]، وأدرست الأرض فهي دارس، وأعشبت فهي عاشب، قال معاوية بـن مرداس[201] :

وعازب عاشب تعزّ مساربه تلقي أوابده عينا وأثوارا

وجاء على القياس كثيرا كما في قول عنترة [202]:

وإذا خططتَ فأنتَ غيثٌ مُعْشِبٌ وإذا حسبتَ فأنت برقٌ وامِضٌ

وقول مرقش الأكبر [203]:

باتَ بِغَيْبٍ مُعْشِبٍ نَبْتُه مختلِـط حُرْبُثُـهُ باليَنَمْ

وأشْوَى السعفُ ؛ إذا اصفرَّ لليبوس، وهي سعفة شاوية[204]، وأمْحَلَ البلد فهو ماحل، وجاء على القياس في قول حسان [205]:

أمـا ترى رأسي تغيّر لونُه شمطا، فأصبح كالثغَام الممْحِلِ ، وأغضى الليل فهو غاضٍ ومغضٍ، ومن الأول قول رؤبة [206] :

يخرجن من أجواز ليلٍ غاض

وأدلى فهو دالٍ، قال رؤبة [207]:

يكشف عن جمَّاته دلو الدالْ

وأغطت الشجرة فهي غاطية، قال الشاعر [208] :

ومن تعاجيب خلق الله غاطيةٌ يُعصَر منها مُلاحِيٌّ وغِرْبيب

وفي توجيه قول نهشل بن حرّيٍّ يرثي يزيد :

ليُبْكَ يزيدُ ضـارعٌ لخصومة ومختبِـطٌ مما تطيح الطوائح

فـ(الطوائح) جمع على غير قياس لأن فعله رباعي (أطاح) وقياس اسم الفاعـل منه (مُطيْحَة) والجمع الصحيح : مُطيْحَات، والمكسَّر : مَطاوح، وهو إمَّا على حذف الزوائد كما خرّجه الفارسي، أو على النسب كما قال أبو عمرو الشيباني [209].

وحكى الأصمعي طاح الشيء في نفسه وطاحه غيره بمعنى : طوَّحه وأبعـده فعلى هذا يكون الطوائح جمع طائحة من المتعدِّي قياسا، ولا شذوذ، يقول البغدادي: ولم أر هذا النقل في الكتب المدونة في اللغة ولا في غيرها [210]. وجعل بعـضهم من مجيء (فاعل) من (أفعَلَ) قول النابغة [211]:

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أميمة ناصِبِ وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

أي :مُنْصِب فهو من أنصبَ [212] وكان القياس أن يقول (مُنْصِب) كما قـال طفيل الغنوي [213]:

تعنَّاك نَصْب من أميمة مُنْصِبُ وجاء من الأخبار ما لا يكذَّب

وقال أبو طالب [214]:

ألا من لِهَمٍّ آخر الليل منصِبِ وشِعْب العصا من قومك المتشعِّب

وجُعل منه قول الشاعر :

وأنكَرَت من زبَّان خضرةَ لونِهِ وأنفا لـه مثل النُّوَيْليل قاعِيا

أي : مُقعِيًا قصيرا [215].

ومنها : ألقحت الريح السحاب فهي لاقحة [216]، وأقرب القوم فهم قاربون ولا يقال مُقْربون، وأودقت فهي وادق، وأحنط الرمث فهو حانط [217]، وأينع الشجر فهو يانع، وأملح الماء فهو مالح، وأتمر القوم وألبنوا وأنعلوا فهم : تامرون، ولابنون، وناعلون [218].

وخرج أكثر النحاة مجيء (فاعِل) من (أفعَلَ) على إرادة النسب، فمعنى : أعْشَبَ المكانُ فهو عاشب أي : ذو عشب، كما يقال : لابنٌ وتامر، أي : ذو لبَن وتمر، وهذا على القول بمجيء هذا الوزن في النسب وإن كان سماعيّا [219]، وبعضهم يجعل بناء (فاعل) من الثلاثي [220].

وعلّل ابن جني كثرة مجيء اسم الفاعل مما جاوز ماضيه الثلاثة على (فاعل) وقلّة مجيء اسم المفعول مما جاوز الثلاثة على (مفعول) بكثرة (فاعل) في الكلام وقلّة (مفعول)، فـ(فاعل) يأتي اسما كالكاهل، وصفة كالضارب، ومصدرا كالباغز، واسما للجمع كالسامر، فلما كثُر جاز أن يُنصرَف إليه عن (مُفعِل) على اعتقاد حذف الزيادة، ولما كان (مفعول) لا يوجد عندهم إلا صفة كمضروب وعزّ في كلامهم لم يُخرج إليه عن (مُفعَل) خروجهم إلى (فاعل)، إلا في حرف شاذ [221].

اشتقاق اسم المفعول : يبنى اسم المفعول من الزائد على ثلاثة أحرف على الفعل المضارع في الحركات والسكنات، أما من الثلاثي فليس بجارٍ على مضارعه، ويُعلم بالصنعة أنه كان ينبغي أن يكون جاريا، لكنّ العرب رفضته فأقامت مقامه مفعولا فجرى مجرى الجاري لنيابته مناب الجاري، ويدلّ على أنه بمنزلة الجاري اعتلاله لذلك نحو : مَقُول ومَبِيْع... [222]

وجاء من (أفعَلَ) على (مَفْعُول) وذكر ابن مالك أنّه من قبيل الاستغناء، ويأتي في الأفعال التي لها ثلاثي والتي لا ثلاثي لها، فمن الأول قالوا : أحزنه الأمر فهو محزون فأغناهم عن مُحْزَن، وأحبَّه فهو مَحْبُوب، وندر مجيئه على الأصل (مُفْعَل) في قول عنترة [223] :

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المُحَبِّ المكرَم

ومما لا ثلاثي له استشهد بقول الشماخ بن ضرار[224] :

معي رُدَيْنِيٌّ أقــوامٍ أذودُ بــه عن حوضهم وفريصي غير مَرْعُود

فلم يقولوا : رعدت الفرائص وإنما قالوا : أرعدت[225] .

وبالبحث في كتب اللغة والمعاجم اجتمع لي أكثر من عشرين مثالا لما كان على (مفعول) من (أفْعَلَ)، وهي [226] : محموم، ومزكوم، ومجنون، ومكزوز، ومقرور، ومعلول، ومسلول (من السُّلال) ومأروض، ومملوء، ومهموم، ومضئود، وأرهمت الأرض فهي مرهومة، ومنبوت، و مسعود، و موجود، وأهنّه الله فهو مهنون.

ومنها أيضا أضعفه الله فهو مضعوف، قال لبيد[227] :

وعَالين مضعوفا وفردًا سُمُوطُه جُمانٌ ومَرجان يشُدُّ المفاصلا

ومبروز من أبرز، قال لبيد أيضا [228] :

أو مُذهَبٌ جَدَدٌ على ألواحِهِـــــنَّ النــاطقُ المبروزُ والمختومُ

وأنكره الأصمعي فقال : أظنه قال : المزبور أي : المكتوب المنشور والآخر المختوم، ويذكر السجستاني أنه سأله قبل هذا فقال : إنما قال : المبرَز مزاحِفًا، وكذلك الإنشاد فأنكر أصحاب العربية الزحاف فقلبوه حتى جاءوا به موزونا، كما قالوا في شعر الجعدي :

وخدٌّ كبُرْقُوع الفتاة ملمَّعا ....

فزاد الواو، وإنما قال : كبُرْقُع [229].

وزعم ابن الأعرابي أنه لم يُسمع (مفعوم) من (أفعمت) إلا في بيت أنشدوه لكُثيّر [230] :

أتِيٌّ ومفعــوم حثيث كأنه غُرُوب السواني أثْرَعَتْها النواضِحُ

والصواب أنه سُمع في قول علقمة بن عبدة [231] :

أبيض أبــرزه للضحّ راقِبُه مُقلَّــد فُضُبَ الريحــان مَقْعُومُ

وجعل منه بعضهم : أودع فهو مودوع في قول خُفاف بن ندبة [232] :

إذا ما ستحمّت أرضه من سمائه جرى وهو مَوْدُوع وواعِدُ مصدق

أي : متروك لا يُضرب ولا يُزجر، وذهب ابن بري إلى أنه من الدعة والسكون، أي أنه جرى ولم يَجْهَد [233]، وقال ابن سيدة : إنه من (وَدَعَ) والصفة قد تأتي ولا فعلَ لها، مثل : مفؤود ومُدرهَم، ولم يقولوا : فُئِدَ ولا دُرهِمَ [234] .

ومنه : ألقح الفحلُ الناقة فهي ملقوحة، قال الراجز [235] :

ملقوحةٌ في بطنِ نابِ حائل

ورُهِف وأرهفته فهو مرهوف، وأكمَدَه فهو مكمود [236]، وأزعقه وهو مزعوق، أنشد ابن الأعرابي [237]

يا رُبَّ مُهْرٍ مزعوقِ

مقيَّلٍ أو مغبوق

ويُرْوَى أنَّ عمرا الكلابي قال [238] :

بَانَتْ نعيمةُ والدنيا مفرِّقة وحالُ مَنْ دونهَا غيرانُ مَزْعُوجُ

فقيل له : لا يقال : مزعوج، إنما يقال مُزْعَج، فجفا ذلك عليه، وقال يهجو النحويين :

ماذا لقينا من المستعربين ومِن قياس نحوهِمُ الذي ابتدعوا.... الأبيات

وعلّق المستشرق يوهان فك على ذلك بأن هذه الحالة تدلُّ على التجديدات التي لا يزال استعمالها في اللهجات الحديثة لم تقتصر على المدن، بل ظهرت كذلك عند البدو من الأعراب [239].

والذي سوَّغه أنه يقال في جميع هذه الأفعال : فُعِلَ بغير ألف ثم يبنى مفعول على (فُعِلَ) وإلا فلا وجه له إلا الشذوذ [240] . يقول ابن جني [241] :((فإن قيل...وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندًا إلى الفاعل صورته مسندًا إلى المفعول، وعادة الاستعمال غير هذا، وهو أن يجيء الضربان معًا في عدَّةٍ واحدة نحو ضربته وضُرب، وأكرمته وأُكرم، وكذلك مَقادُ هذا الباب ؟ قيل : إنَّ العرب لمَّا قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد أن يلحق عندهم برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما : **وإن كانا جميعًا يهمَّانِهم ويعنيانهم** خصُّوا المفعول إذا أُسند الفعل إليه بضربين من الصيغة : أحدهما تغيير صيغة المثال مسندًا إلى المفعول عن صورته مسندًا إلى الفاعل والعدَّةُ واحدة وذلك نحو ضَرب زيدٌ وضُرب وقتل وقُتل ...والآخر أنهم لم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدَّة الحروف مع ضم أوله، كما غيّروا في الأول الصورة والصيغة وحدها ،وذلك قولك: أحببته وحُبَّ وأزكمه وزُكم، وأضأده وضُئد، وأملأه ومُلئ)) .

ويبزر هنا سؤال حول جواز القياس في مثل هذه الكلمات ؛ بمعنى أن يُنطق بالأصل المتروك أو المهجور، فالمعريّ يخاطب عنترة بأنه وُقق في إتيانه باسم المفعول على ما يجب في (أحْبِبت) فقال : (المُحَبِّ)، وعامة الشعراء يقولون إذا صاروا إلى اسم المفعول قالوا : المحبوب، كما في قول زهير بن مسعود الضبّي [242]:

واضحة الغرَّة محبوبة والفَرَسُ الصالحُ محبوب

وكان القاضي الجرجاني يرى أن هذا الباب يُستغنى فيه بالقياس عن السماع ؛ لاطّراده واتساق أمره على الاعتدال، فكل فعلٍ في الكلام يقتضي التصريف إلى فاعلٍ ومفعول، وكل فعلٍ له مُفْعِل ومُفْعَل، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس، والأصل الذي عليه أهل اللغة [243] .

اشتقاق أفعل التعجب واسم التفضيل من (أفْعَلَ) :وفي بنائهما من (أفْعَلَ) ثلاثة مذاهب :

1- أنه لا يجوز مطلقا وهو مذهب الأخفش، والجرميِّ، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي[244]. وعلّل الجوهريُّ امتناع التعجب مما زاد على ثلاثة بقوله [245]: ((ولا يمكن بناء الرباعي من الثلاثي، وإنما يُبنى الوزن الأكثر من الأقل)) .

ونقلوا بعض الأمثلة الشاذة كقولهم : ما أبغضَه لي ! وما أكْرَمَه لي ! وما أعطاه للمال ! وما أولاه للمعروف ! وهو آدى للأمانة [246].

وردَّ ابن بري (ما أبغضه) فقال : إنما جعله – يعني الجوهري – شاذا ؛ لأنه جعله من (أبْغَضَ)، والتعجب لا يكون من (أفعَلَ) إلا بأشذّ ونحوه، قال: وليس كما ظنَّ بل هو من : بغُض فلان إليَّ، قال : وقد حكى أهل اللغة والنحو : ما أبغضني له إذا كنتَ أنتَ المبغِض له، وما أبغضني إليه إذا كان هو المبغض لك [247] .

2- أنه يجوز مطلقا، وهو مذهب سيبويه، يقول [248] : ((وبناؤه – أي : فعل التعجب – من فعَلَ، وفعِلَ، وفعُلَ، وأفعَلَ)) .

وفسَّره السيرافي بقوله [249] : ((يعني أنَّ فعلَ التعجبِ لا يكون إلا فعلا، وأصله قبل التعجب فعَلَ، كقولك : ما أضْرَبَ زيدا، وأشتم عمرًا للناس، وأصله : ضَرَبَ وشَتَمَ، وما أعلم زيدا وأسمعه، وأصله : عَلِمَ وسَمِعَ، وما أظرفَ زيدا، وأصله ظَرُفَ، وما أعْطى زيدا وأصله : أعْطى .

وإنما كان فعل التعجب مما أصله هذه الأفعال ؛ لأنها تحتمل زيادة الهمزة نحو خرج وأخرجه غيره، وسمِع وأسمعه غيره، فلا تصحُّ زيادة هذه الهمزة إلا في أول الأفعال الثلاثية.

وأما قولك : ما أعطى زيدا، وأصله أعطى، فإن الهمزة التي في (أعطى) قبل التعجب زائدة ؛ لأنه من عطا يعطو إذا تناول، فحذفوا هذه الهمزة الزائدة فصار (عطا) ثم زادوا الهمزة التي للتعجب، وأما سائر الأفعال فلا تحتمل صيغتها زيادة الهمزة في أولها نحو : انطلق، واستغفر، واحمرَّ، وقاتَلَ، وما أشبه ذلك)) . ونُقِلَ هذا الرأي عن الأخفش والمبرّد أيضا [250].

وقال ابن مالك[251] : ((وإن كان المزيد فيه على وزن (أفعَلَ) لم يُقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يُحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يُسمع منه على ما سُمِعَ، ما لم يمنع مانع آخر[252] هذا مذهب سيبويه والمحقّقين من أصحابه)).

وقال [253]: ((وبقوله أقول لكثرة ورود ذلك عن العرب))، وقال أيضا [254] : ((وإنما استحق (أفعَلَ) مساواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه ؛ لشبهه به لفظا، من قِبَلِ أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كالثلاثي في عدد الحروف والحركات وسكون الثلاثي، بخلاف غيره من المزيد فيه، وأما الموافقة في المعنى فكثير : سرى وأسرى، وعتم وأعتم، وعوز وأعوز، وخلق وأخلق)) .

وقال الرضي[255] : ((وهو عند سيبويه قياس في باب (أفعَلَ) مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع ... وهو كثير، ومجوِّزه قلّة التغيير ؛ لأنك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثي ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلفُ همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال، وهو عند غيره سماعي مع كثرته)) .

ويتفق المرزوقي مع سيبويه ولكنه أشار إلى مسألة لطيفة وهي أنه لا يلزم من قولنا لا يبنى فعل التعجب إلا مما كان على ثلاثة أحرف أو من أفعَلَ خاصة أنه يُتَعجَّب من كلِّ فعل ثلاثي أو على زنة أفعَلَ ؛ فقد قالوا ما أشدّ سكره وما أشدّ جوابه ولم يقولوا : ما أسكَرَهُ وما أجوَبَهُ وهما من (سَكِرَ، وأجَابَ) استغناء بإحداهما عن الأخرى [256].

3- التفريق بين أن تكون الهمزة في (أفعَلَ) للتعدية فلا يجوز أن يبنى منه صيغة التعجب ؛ لأنها إذ ذاك حرفُ معنى، إلا أن يشذّ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم :ما أعطاه للدراهم ! وما أولاه للمعروف ! وما أضيعه للشيء ! .

أولا تكون الهمزة للتعدية فيجوز؛ لأنها لا معنى لها، نحو: ما أنتنه في لغة من قال: أنتنَ، وما أخطأه، وما أصوبه، وما أظلّه، وما أضواه، وهذا رأي ابن عصفور في أحد قوليه [257]. قال ابن الحاج : هذا التفصيل الذي فصّله – يعني ابنَ عصفور – شيء لم يذهب إليه أحد [258]، وقال عنه ابن مالك [259]: ((هو تحكّم بلا

دليل))، وذهب ابن عصفور في شرح الجمل إلى المنع كالفريق الأول [260].

ومن المسموع مما همزته للنقل قولهم : ما آتاه للمعروف، ومما همزته لغير النقل قولهم : ما أيسره، وما أعدمه، وما أسنّه، وما أوحش الدار، وما أمتعه، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أظلمه [261].

وبنوا اسم التفضيل من (أفْعَلَ) كقولهم : أضيع من كذا، وأعطاهم للدراهم، وأولاهم بالمعروف، وأكرمُ لي من زيد، وفي المثل : (أفلسُ من ابن المذلّق) [262].

وقال ذو الخِرَق الطهوي [263] :

أتاني كلام ابن الثعلبي ابن ديسق ففي أي هذا ويله يترع

يقول الخنى وأبغضُ العُجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

يقول البغدادي [264] : ((وأبغض اسم تفضيل على غير قياس؛ لأنه بمعنى اسم المفعول من أبغضته إبغاضا فهو مبغض...ولأنه من غير الثلاثي)) .

ويرى يوهان فك أن استعمال المتنبي لأفعل التفضيل من الرباعي حيث قال : (أذهب للغيظ) وُجد مايشبهه في القرآن الكريم والشعر القديم، وإن طالب المتزمتون في اللغة بتغيير ذلك إلى أشدّ ذهابا للغيظ ؛ لزيادة الإيضاح والبيان [265].

ويقصد يوهان فك ببيت المتنبي قوله :

فرءوس الرماح أذهبُ للغيـ ـظِ، وأذهبُ لغلِّ صَدْر الحقودِ

وتعقّبَه عدد من شُرّاح ديوانه ووجّهوه بأنه جاء على حذف الزوائد، أو أن يكون صوابه أذهب بالغيظ فيعدّيه بالباء فيكون من (ذَهَبَ) وبذلك يكون بناء أفعل التفضيل من الثلاثي [266].

أما ما ورد في كتاب الله فلعله يقصد قوله تعالى : (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسطُ عند الله وأقومُ للشهادة وأدنى ألا ترتابوا) [267] فقد تكلفوا ردَّ (أقسطُ، وأقومُ) إلى (قسَطَ وقَوَمَ) الثُلاثِيين أو ما اشتق منهما [268]، وأرى أن الأوْلى جعلهما من (أقسطُ، وأقومَ) فالمشهور في كتب اللغة أن (أقسَطَ) : بمعنى عَدَلَ، وهو المقصود في الآية، ويأتي (أقامَ) بمعنى عَدَلَ كما في قوله تعالى [269]: (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقومُ) وهو ما يناسب السياق مع (أقسَطُ) في الآية، كما أن معنى العدل ليس من معاني المجرَّد (قام)[270]، وردَّ ابن عاشور على من قال إن (أقسَطَ) من (قاسط) بمعنى : ذي قسط، أي : على النسب،

بأنه مشكل إذ ليس لهذه الزِّنَة فِعْلٌ، واستشكل أيضا بأن صوغه من الجامد أشدّ من صوغه من الرباعي [271].

وأمَّا قوله تعالى : (ثمَّ بعثناهم لنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمَدا)[272] فالأولى – والله أعلم- حمل (أحصى) على معنى التفضيل من الفعل (أحصى)[273] وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه، لا جعله فعلا ماضيا [274]، وترجَّح لديَّ القول بالتفضيل هنا لأن (أيُّ) استفهامية وجاء بعدها اسم التفضيل في آيات أُخَر كقوله تعالى: (فلينظر أيُّها أزكى) [275]، وقوله تعالى : (ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا)[276] . ورجَّح ابن عاشور كون (أحصى) في الآية اسم تفضيل، والتفضيل منصرف إلى ما في معنى الإحصاء من الضبط والإصابة، والمعنى : لنعلم أيُّ الحزبين أتقن إحصاءً، أي : عدّا بأن يكون الموافق للواقع ونفس الأمر، ويكون ما عداه تقريبا ورجما بالغيب، وذلك ما فصّله قوله تعالى : سيقولون ثلاثة .. الآية [277]، وذكر الطبري قريبًا من هذا [278].

أمَّا ما في الشعر القديم فمنه في التعجُّب قول ذي الرُّمّة [279] :

وما شنَّتا خرقاءَ واهية الكُلَى سَقَى بهما ساقٍ ولمّا تبلَّلا

بأضيعَ من عينيك للدمع كُلَّما توهَّمتَ رَبْعا أو تذكرت منزلا

وخرّجه بعضهم على أنه جاء على حذف الزيادة (ضاع) ثم زيدت عليه همزة التعجب [280]. ومنه في التفضيل قول النابغة الذبياني [281] :

أعْطَى لفارهة حُلْوٍ توابعُها من المواهب لا تُعطَى على نَكَدِ

والذي أراه جواز التعجب والتفضيل مما كان على (أفْعَلَ) كما ذكر سيبويه ومَنْ تابعه ؛ لكثرة أمثلته، ومراعاةً لجانب الدلالة والتركيب كما رأينا فيما سبق من الآيات حين يكون الحمل على التفضيل ألزم للمعنى وأقوم، وأدعو مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى تبنّي مثل هذا الرأي مع كونه مخالفا لما رأته لجنة الأصول بالمجمع حين رأت الإبقاء على ما اتَّفقَ عليه النحاة من شروط التعجب والتفضيل، وهي : أن يكون الفعل ثلاثيا، قابلا للتفاضل، مثبتًا [282].

<u>بناء (مَفْعَلَة) للدلالة على التكثير</u> :تستعمل (مَفْعَلَة) لتكثير الشيء بالمكان، يقول سيبويه[283] : ((وذلك إذا أردت أن تكثّر الشيء بالمكان، وذلك قولك : مَسْبَعَة، ومَأسَدة، ومَذْأبة، وليس في كل شيءٍ يقال إلا أن تقيس شيئا وتعلم أن العرب لم تكلّم به . ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب ،كراهية أن يثقّل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا : كثير الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها...ومَحْيَاة ومَقْعَاة : فيها أفاعٍ وحيَّات، ومَقْثأة: فيها القِثَّاء)) .

فالأصل بناء (مَفْعَلَة) من الثلاثي الأصول كمَأسَدَة ومَسْبَعَة من : أسَـد وسَـبُع، ويُبنى من الرباعي بعد حذف الزوائد، نحو أرض : مَقْعَاة، ومَحْيَاة، ومَقْنَأة مـن : أفعى، وحيَّة، وقِنَّاء، بحذف الهمزة من أفعى وتخفيـف القنـاء، وزاد ابـن دريـد المَبْطَخة [284]، من أبطخت الأرض أي : كثُرَ فيها البطيخ . وارتضى مجمع اللغـة العربية بالقاهرة قياسية تلك الصياغة فيقال : مَغْزَلَة للأرض التي يكثر بها الغزال ؛ بعد تجريد لفظ الغزال من الزوائد، وذكر القرار أمثلة أخرى [285].

ولك أن تصوغ من اسم ما كثُر في الأرض بدل الـمَفْعَلَة فعلا رباعيا وتصِفُها باسم الفاعل منه كما نُقِلَ عن العرب، نحو : أعْشَبَت فهي مُعشِبة، وأبْقَلـت فهـي مُبقِلة، وأسْبَعَت فهي مُسْبِعة، بشرط أن يكون الاسم الذي يـصاغ منـه (أفعَـلَ) ثلاثيًا، ولا يجوز أن يكون رباعيا أو خماسيا إلا ما ندر كقـولهم : أرض مُعقربـة ومُثعلبة [286].

وشذ إثبات الهمزة في قولهم : أرض مُؤرنِبَة أي : كثير الأرانب، وكـذا قـول ليلى الأخيلية تصف قطاة تدلّت على فراخها [287]:

تدلّتْ على حُصٍّ الرءوس كأنها كُرَاتُ غُلامٍ في كساء مؤرنَبِ

والقياس : مُرْنِبَة ومُرْنِب .

التصحيح مع موجب الإعلال :جاءت أفعال على (أفعَلَ) تُرك إعلالها شذوذًا، وذكروا أنَّ سببَ تصحيح عَيْنِها هو الاتساع، والتنبيه على الأصل المغيَّر، وليكـون حُجَّة للنحويين في أن يقولوا إن أصل هذا كذا [288]، ومنها: أطولَ، قال ابـن أبـي ربيعة أو المرَّار الفقعسي[289] :

صَدَدتِ فأطولَتِ الصدودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

أراد : فأطلت . وقال صخر الغيّ الهذلي[290] :

لِشمَّاء بعد شتات النوى وقد بتُّ أخْيَلت برقا وليفا

أراد : أخَلْتُ . وأحوَذ الإبل والأتُن : سار بها، قال لبيد[291] :

إذا اجتمعتْ وأحْوَذَ جانبيها وأوردهـا على عُوْجٍ طِوَال

وأعوَر الفارس : بدا فيه موضع خلل للضرب، قال الشاعر[292] :

له الشَّدَةُ الأولَى إذا القِرْنُ أعورا

وأهْيَجَ النبتَ : وجده هائجا، قال رؤبة [293]:

وأهيَجَ الخلْصاء من ذات البُرَقْ

وقد تتبّعت أمثلة هذا النوع فاجتمع منها – سوى ما ذُكر في الشواهد – من الواوي : أحوَجَه، وأقولَه مالم يقُلْ، وأرْوَحَ اللحم : أنتن، وأسْوَد الرجلُ : إذا ولد له غلام أسود أو سيّد، وأحْوَش عليه الصيدَ : أنفره ليصيده، وأنوكَ الرَّجلَ وجده أنوك أحمق، وأخوَصَتِ النخلةُ وأشوكَت، وأعوَص في المنطق، وبالخصم : لوَى عليه أمره، وألوَى الرجل برأسه : لوَاه، وأفوَق بالسهم، وأحوَل الغلامُ : أتى عليه حَوْل، وأعوَل : بكى ورفع صوته، وأجوَد الشيءَ، وأعوَه القوم : أصابت ماشيتهم العاهة، وأعوَزَ الرجلُ : افتقر، وجاء منها على القياس : أطالَ، وأسَادَ، وأفاقَ، وأجَادَ، وأعَاهَ.

ومن اليائي : أطيَبَ الرجلُ : وُلد له ولد طيّب، وأخيَفَ القوم : أتوا الخَيف، وأخيَلت السماء : ترجَّت المطر، وأغيَل فلان ولده : سقاه الغَيْل وهو اللبن الذي يرضعه والأم حامل، وأغيَمَت السماء، وأضيَلت الأرض : أنبتت الضالَ، وألْيَنَ الشيءَ، وأكيَس الرجل : وُلد له أولاد أكياس، وجاءت جمعيها على القياس إلا : أخيَلتْ [294].

وجُعل منه قراءة مجاهد وابن محيصن :(وآيدناه بروح القدس) [295] عند من جعل (آيدَ) على (أفعَلَ) . وقراءة حميد المكي : (وعلى الذين يُطوّقُونه)[296] من (أطوَقَ)، وقرأ سعد بن أبي وقاص والسلمي وابن يعمر والحسن والشعبي ونصر بن عاصم وابن هرمز وعيسى بن عمر : (حتى إذا أخذت الأرضُ زخرفها وأزْيَنَتْ) [297] على (أفعَلَت) كأحصد الزرع، أي: حضرت زينتها وحانت .

وإذا كان قد حكم على هذه الأمثلة بالشذوذ فإن أبا زيد ذهب إلى أن التصحيح لغة للعرب يجوز القياس عليها [298]، وفرَّق ابن مالك بين ما سُمع من ذلك وله ثلاثي مجرد نحو: أغيَمَت السماءُ فإنه يقال : غامَت، فهذا النوع لا يكون التصحيح فيه مطّردًا، وما ليس له ثلاثي مجرَّد نحو: استَوْقَ الجمل فهذا يجوز تصحيحه [299] ونقل الرَّضيُّ هذا الرأي عن أبي زيد [300]، وذكر ابن منظور عن ابن سيدة أن النحويين قالوا : إنَّ من أعلَّ الثلاثي المجرد أعلَّ المزيد، ومن صحَّح المجرَّدَ صحَّح المزيد فمن قال : حاذ يحوذ لم يقل إلا استحاذ، ومن قال : أحْوَذ فأخرجه على الأصل قال : استحوَذ [301]. وكان أبو علي الفارسي يرى أن من أعلّ (استحوذ) كان تاركا لكلام العرب [302].

ووُجد مثل هذا التصحيح مع موجب الإعلال في الثلاثي في نحو: عَورَ وصَيَدَ وهَيفَ، واختلفوا في سببه فمنهم من قال بالعلّة السابقة في (أفعَلَ) وهي التنبيه على الأصل [303]، وقيل : إنها صحِّحت لأنها في معنى ما يجب تصحيحه (افعلَّ وافعالَّ) يُقال : اعورَّ واعوارَّ ؛ صُحِّحَ لسكون ما قبله وما بعده، وهو مذهب

الجمهور [304]، وقال بعضهم : إنها صُحِّحت لعدم تعدِّيها [305] .

ونُسِبَت الصيغة المعلَّة في الثلاثي إلى تميم حيث يقولون : عار، وصاد، وهاف، ونسبت الصيغة المصحَّحة إلى الحجاز [306]. وعلى هذا يمكن أن تنسحب النسبة في (أفْعَلَ)، يقول د/ ضاحي عبدالباقي [307]: ((وبمقارنة أقوال اللغويين ونسبة إحدى الصورتين في كل فعل فقط نستطيع أن ننسب – ونحن متيقنون – إلى تميم الصيغ : حَالَ، وهَافَ، وأحَاشَ، وصَادَ، وعَارَ، في مقابل عزو الصيغ الأخرى إلى الحجاز، وهي : حَوِلَ وهَيِفَ وأحْوَشَ، وصَيِدَ، وعَوِرَ، كما نرجّح عزو كلِّ الصيغ المشابهة في كل فعلٍ وردت له صورتان إحداهما صحيحة والأخرى معتلّة)) .

الحذف : ويشتركان في التخفيف بحذف أحد المثلين، ويأتي في الثلاثي الذي ماضيه على (فَعِلَ) إذا امتنع من التخفيف بالإدغام ؛ بأن يكون مسندا إلى ضمائر الرفع المتحركة نحو : مَسْتُ وظَلْتُ [308]، وهو شاذ عند سيبويه [309]، وقال بعضهم إنه مقيس في لغة سُليم [310]، وذكر آخرون أنه ينقاس متى التقى التضعيف والكسر نحو : ظَلْتُ أصله : ظَلِلْتُ، وأولى منه أن يلتقي التضعيف والضمّ نحو : غُضْنَ يا نساء، أي : اغضُضْنَ، أمَّا في الفتح فهو ضعيف نحو : قَرْنَ يا نسوة في المنازل، أي : اقررن[311]. ويجوز في مكسور العين ثلاثة أوجه [312] :

1- الإتمام : ظَلِلْتُ .

2- التخفيف بحذف العين ونقل حركتها إلى ما قبلها : ظِلْتُ .

3- التخفيف بحذف العين من غير نقل لحركتها فتبقى الفاء مفتوحة : ظَلْتُ . أما المزيد مما كان على (أفْعَلَ) فلا يجوز فيه إلا هذا الوجه، وهو التخفيف بحذف العين وإبقاء حركتها على الفاء فيقولون في أحْسَسْتُ : أحَسْتُ، قال أبوزبيد الطائي[313] :

خلا إن العِتَاق من المطايا أحَسْنَ به فهن إليه شُوْس

وقال ابن عناب الطائي[314] :

عوى ثم نادى هل أحَسْتم قلائصا وسِمْنَ على الأفخاذ بالأمس أربعا

الوقف : أنشد سيبويه[315] :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبَا
في عامنا ذا بعدما أخْصَبَّا

إن الـــــدَّبا فـــــوق المتـــــون دبَّـــــا
وهبَّـــــت الـــــريح بمَـــــوْر هبَّـــــا

رُوي بفتح الهمزة من (أخصبًا) فهو كأكْرَمَ وأحْسَنَ إلا أنه قد يُلحق في الوقف الحرفُ حرفاً آخر مثله، فيشدّد حرصا على البيان ؛ ليُعلم أنه في الوصل متحـرك، من حيث كان الساكنان لا يلتقيان في الوصل، فكان سبيله إذا أطْلَقَ الباءَ ألاَّ يثقلها، ولكنه لمَّا كان الوقف في غالب الأمر إنما هو على الباء لم يحفل بالألف التي زيدت عليها؛ إذ كانت غير لازمة فثقل الحرف على قول من قال خالّ، وفرجّ، ويجعـلّ، فلما لم يكن الضم لازما ؛ لأن النصب والجر يزيلانه لم يبالوا به .

قال ابن جني : وحدثنا أبو علي أن أبا الحسن رواه أيضا (إخـصبًا) بكـسر الهمزة وقطعها على الضرورة، وأجراه مجرى اخضرَّ وازرقَّ وغيره من (افعلَّ) وهذا لا يُنكر، وإنْ كان (افعلَّ) للألوان، ألا تراهم قد قالوا : اصـوابَّ وامـلاسَّ ... (316)

الإدغام : واستعملت العرب الإدغام في المتماثلين طلبا للخِفّة، واطّرد ذلك فـي كل ماء جاء من الأفعال المضاعفة على وزن فعَـلَ وأفعَـلَ، وفاعَـلَ، وافتَعَـل، وتَفَاعَل، واستفعَل، نحو : مَدَّ وأمَدَّ، وامتَدَّ، وتَمَادّ، واستمدّ (317).

أهم نتائج البحث :

1- من أنكر (أفعَلَ) في كل (فعَلَ) ومن أجازه مطلقا، كلاهمـا غيـر مـصيب، فالمرجع في الفعل مجردا ومزيدا إنما هو السماع، والزيادة قد تكـون لمعنـى ولغير معنى، ويترتب على القول بها اختلاف في الأحكام .

2- تغيير الصيغة ينبني عليه اختلاف في العمل فمثلا التعدية تكون بزيادة الهمزة، وتكون بتغيير الحركة كما رأينا في نقل (فعِلَ) إلى (فعَلَ)، أو بناء المغالبـة، ويكون تحويل الفعل من المتعدي إلى اللازم بربطه بصفة كـ(فعيل)، أو معنى كالصيرورة .

3- نسبة صيغة لقبيلة أو قبائل حكم أغلبي يدخل على القول بإطلاقـه اختـصاص قبائل بعينها ببعض الأفعال، والاختلاف داخل اللغة أو اللهجة نفـسها، وورود أكثر من صيغة في الاستعمال الشعري كما رأيت عند الشعراء الذين اسـتعملوا (فعَلَ وأفعلَ) في بيت واحد .

4- الحروف أو الجانب الصوتي له تأثيره، فمثلا يغلب في المتعـدي بـالهمزة أن يكون حلقيَّ العين، وبناء المطاوعة القياسي من الثلاثي يكون على (افتعـلَ) إذا كانت فاؤه من حروف الذلاقة غالبا .

5- التطور بين صيغتي (فعَلَ وأفعَلَ) غير واضح بشكل جليٍّ حيث رأينا في الاستعمال وجود (أفعَلَ) في مرحلة تالية لـ(فعَلَ) .

6-بعض الأبنية شذّت عن القياس لمجرد الشذوذ كصوغ اسم الفعل على (فعَال أو فعلال) من (أفعَلَ)، وبعضها شذّ لأن المقصود بها دلالة مخصوصة، كما رأينا في توجيه الصرفيين لمجيء (فاعلٍ) من (أفعَلَ) على إرادة النسب .

7- عوّل الصرفيون عند تعليلهم لبعض الظواهر على الخِفّة وكثرة الاستعمال كحذف الهمزة من مضارع (رأى)، وعلى الحمل كحذف الهمزة من مضارع (أكْرَمَ) للغائب والمخاطب والمتكلم .

8- إعطاء بعض الصيغ حكما يعتمد على المشابهة، ويظهر كثيرا في البحث في جانب الصرف كصوغ اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة، وأفعل في التفضيل والتعجب، والإعلال، والحذف والإدغام، وفي جانب النحو كعمل المصدر واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة .

9- أثبت البحث عددا من الأمثلة يصل حدّ الكثرة في بناءي اسم الفاعل والمفعول من (أفعل) على وزن (فاعل) و(مفعول)، ولم يُسمع القياس في اسم الفاعل إلا في : مبقِل، ومعشِب، وممحِل، ومغضٍ، ومُنصب، وفي اسم المفعول مثال واحد وهو (المحَب) في بيت عنترة .

10- رجّح البحث مذهب سيبويه ومن تابعه في جواز صوغ أفعل التعجب والتفضيل من (أفعل) لكثرة المسموع، ومراعاةً لجانب الدلالة، وهنا دعوة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لتبنّي مثل هذا الرأي .

11- أورد البحث ما يزيد على ثلاثين مثالا لما صحّحت عينه مما كان على (أفعل) واويا ويائيا كان الأكثر منها مصحّحا على لغة أهل الحجاز، وجاء منها على القياس مُعَلاّ ستة أمثلة : أطال، أساد، أفاق، أجاد، أعاه، أخال، والإعلال لغة تميمية .

12- يغلب مجيء (فعَلَ) من أبنية الثلاثي بمعنى (أفعل) بخلاف أختيها (فعِلَ وفعُلَ)، ولكن في قضية الحذف من صيغتي (فعل وأفعل) فإن (فعِلَ) يشارك (أفعَلَ) بحذف العين منهما وإبقاء حركة الفاء، نحو : ظَلْتَ، وأحَسْتَ .

13- اجتمع في بعض الأفعال شذوذان كما في الفعل (ألفَحَ) فقد بُني منه اسم الفاعل علة وزن (فاعل) واسم المفعول على وزن (مفعول)، والفعل (أقعَمَ) جاء اسم الفاعل منه (مُقعَم) واسم المفعول على وزن (مفعول) .

هوامش البحث:

(1) جمهرة اللغة 1257/3، وينظر : المزهر 326/2، و ص 3، 7 من هذا البحث.

(2) مراتب النحويين 120، وينظر : المزهر407/2.

(3) ينظر : شرح ديوان ابن أبي حُصينة للمعري225/2.

(4) مراتب النحويين 75-76، وينظر مذهب الكوفيين في (أفعَل) في : حجة القراءات لابن زنجلة375، الفائق349/2.

(5) ينظر : الدر المصون 680/2.

(6) سورة المؤمنون من الآية 20.

(7) سورة البقرة من الآية 195، وينظر : المحتسب 89/2، الدر المصون 328/8.

(8) شرح الملوكي 101.

(9) علل النحو للورّاق 183، و ينظر : العين 245/8.

(10) شرح الحماسة للمرزوقي 796/1، و ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 48/3، شرح الكافية الشافية1089/2.

(11) ينظر : المنصف 115/2، المخصص157/14، 31/17، مغني اللبيب 527.

(12) الخصائص 214/2، وينظر : لسان العرب وتاج العروس (كسا)، النكت للسيوطي378/1.

(13) ينظر : البناء الموازي : نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة 82.

(14) ينظر : الألفاظ لابن السكيت 81، 89، المخصص254/14، الفائق للزمخشري 171/3، شرح الكافية الشافية 1089/2- 1091، لسان العرب (قرم) .

(15) ينظر : غريب الحديث للحربي940/3، شرح ديوان الهذليين 24/1، 43، الزاهر للأنباري596/1 المخصص 248/14، الأفعال لابن القوطية 157، اللسان (حزن، رجع، غسق، فتن، مضض، نكر)، المصباح المنير (جزى، حدد، رجع، هدى)، البحر المحيط 339/3، 244/6، 478، تاج العروس (قرم) .

(16) ينظر : المخصص 127/6، اللسان (برأ، خلا، سرى)، المصباح المنير (جبر، سرى، مهر)، البحر المحيط 172/1 .

(17) ينظر : جمهرة اللغة 1260/3.

(18) ينظر : تهذيب اللغة (عنك) 317/1، لسان العرب (عنك) .

(19) ينظر : لسان العرب (عصف) .

(20) تنظر الأفعال الثلاثة في موادها من لسان العرب .

(21) ديوانه 23، وينظر : تهذيب اللغة (سري) 52/13.

(22) ديوانه 168، وينظر : لسان العرب (سري) .

(23) ينظر : الألفات لابن خالويه82،الخصائص217/1، شرح المفصل42/1،لسان العرب وتاج العروس(وفى).

(24) ينظر : شرح الحماسة للأعلم398/1، البحر المحيط70/8، خزانة الأدب 403/10.

(25) ينظر : الخصائص315/3، الزاهر للأنباري 596/1، الخصائص315/3، ديوان الأدب334/2، تاج العروس(فتن).

(26) ينظر : جمهرة اللغة 1259/3، تاج العروس (فتن).

(27) ديوانه 71، معاني القرآن للفراء 108/2، معاني القرآن للأخفش725/2، وبنو مجدٍ : قومه ؛ فإن مجدا هذه هي أم كلاب وكُليب ابني ربيعة بن صعصعة .

(28) فعل وأفعل للأصمعي 504، وتنظر أمثلة من إنكار الأصمعي لمجيء (فعَلَ وأفعَلَ) في : الفصوص 45/2، المخصص228/14،251، لسان العرب(برق).

(29) تصحيح الفصيح 70، وينظر : الأصول لابن السراج 117/3.

(30) الفروق اللغوية 24، وينظر : عبث الوليد 85-86.

(31) ينظر : شرح الشافية 83/1.

(32) الخصائص 372/1.

(33) ينظر : في اللهجات العربية 164-165.

(34) ينظر : الكامل 718/2، فعلت وأفعلت للزجاج 124، الفصوص 162/2، المخصص171/14، 252، ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي73، اللسان (وفي) .

(35) ينظر : الكتاب 55/4، معاني القرآن للفراء 108/2، معاني القرآن للزجاج 20/3.

(36) ينظر : النوادر لأبي زيد 540، فعلت وأفعلت للزجاج 88، إعراب القرآن للنحاس401/3، تهذيب اللغة (سقي) 228/9، الحجة للفارسي 75/5، الكشف عن وجوه القراءات 39/2، المخصص169/14، شرح الحماسة للتبريزي45.

(37) ينظر : الأشباه والنظائر 171/2،173، النكت للسيوطي 378/1.

(38) ينظر : المخصص171/14.

(39) ينظر : الكتاب 55/4، شرح الشافية للرضي 83/1، الممتع في التصريف 186/1، التتمة في التصريف للقبيصي 72- 75، نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام 110.

(40) ينظر : رصف المباني 138، 140.

(41) ينظر : التذييل والتكميل 62/7.

(42) ينظر : التذييل والتكميل 58/7.

(43) المقتضب178/4، 181، و ينظر : شرح الشافية للرضي 84/1.

(44) ينظر : المسائل البغداديات 117-118.

(45) ينظر : شرح التسهيل449/3.

(46) الملخص في ضبط قوانين العربية 359/1، وينظر : الكتاب 252/1، ارتشاف الضرب580، مغني اللبيب 678، النكت للسيوطي 377/1.

(47) نتائج الفكر 327، و ينظر : بدائع الفوائد60/2.

(48) الكتاب 234/2.

(49) ينظر : إصلاح المنطق 235، أدب الكاتب343، أمالي الزجاجي152.

(50) ينظر : أمالي اليزيدي 16، طبقات فحول الشعراء212/1، الكامل55/4، اللسان (صعب)، الخزانة 196/1.

(51) ينظر : معاني القرآن للفراء389/3، أدب الكاتب344، لسان العرب وتاج العروس (قهر، جذع).

(52) سورة الحجرات من الآية 9.

(53) ينظر : إصلاح المنطق 238، الخصائص77/3، أساس البلاغة (جفو، شكو)، لسان العرب وتاج العروس (جفا)، الخزانة 316/11 .

(54) ديوانه 26، وينظر : طبقات فحول الشعراء557/2، أدب الكاتب 359، الصاحبي 377.

(55) ينظر : رصف المباني 139، وفي نصٍّ ابن الأثير أمثلة للمتعدي واللازم .

(56) ينظر من صفحة 21إلى صفحة 91، وزوائده للبعلي .

(57) البديع 410/2.

(58) وينظر : الألفاظ لابن السكيت 298، الجمهرة لابن دريد1257/3.

(59) أو لرؤبة، ينظر : الجمهرة 1257/3.

(60) يقصد : إبراهيم بن عبدالله المحض بن الحسن بن الحسن بن علي ظهر أيام المأمون بعد ظهور أخيه محمد (النفس

الزكية) بن عبدالله وقتلا في سنة واحدة عام 145هـ.

(61) البيت لابن أحمر الباهلي في ديوانه 163، وينظر : الصحاح (سبت) 251/1 برواية (يغسو)، والسبنتاة : الجريئة والمقصود : الناقة، الأمون : الصلبة الشديدة .

(62) ديوانه 83، وينظر : إصلاح المنطق214.

(63) ينظر : لحن العامة 42فما بعدها، اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان 45.

(64) ينظر : المخصص14/250-251.

(65) ينظر : الصحاح (جزى) 2302/6، وموادها من : أساس البلاغة، والمصباح المنير .

(66) ينظر : الكتاب 354/4، المقتضب104/1، الأصول 83/3، المنصف291/1، أمالي ابن الشجري 35/3، الوجيز في علم التصريف للأنباري59، شرح الملوكي لابن يعيش355، شرح الشافية للرضي165/1، شرح لامية الأفعال لابن الناظم 155، وشرحها لبحرق196.

(67) ينظر : الإفادات والإنشادات 97.

(68) ينظر : بقية الخاطريات 38.

(69) ينظر : لسان العرب (عدم)، وتنظر في موادّها من تاج العروس .

(70) ينظر : شرح القصائد السبع 302، الزاهر في معاني كلمات الناس 435/1، إعراب القرآن للنحاس367/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج400/1، مشكل إعراب القرآن 625/2، جمهرة الأمثال للعسكري188/2.

(71) ينظر : إصلاح المنطق 85، فعلت وأفعلت للزجاج64، الفصوص 90/2، 120/3، معجز أحمد371/1، أفعال السرقسطي327/1، أفعال ابن القطاع 243/1، الاقتضاب341/2.

(72) ينظر : الكتاب 109/4، لسان العرب والقاموس المحيط (حبب) .

(73) شرح كتاب سيبويه 5/ل116، وينظر : المخصص215/14، النكت للأعلم الشنتمري1076/2، شرح الشافية للرضي142/1.

(74) شرح عيون كتاب سيبويه 261-262.

(75) ينظر : المخصص147/14، شرح لامية الأفعال لابن الناظم 130-133، تاج العروس (ملح، قبل) .

(76) سورة الفرقان من الآية 25، وتنظر القراءة في : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه 106، المخصص186/14، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر347، إعراب القراءات الشواذ 199/2، الجامع لأحكام القرآن24/13.

(77) المنتخب من غريب كلام العرب562/2، وينظر : معاني القرآن للزجاج331/1، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع347، زاد المسير 298/1.

(78) ينظر : جمهرة اللغة 1251/3.

(79) ينظر : إعراب القرآن للنحاس325/1، تهذيب اللغة (جوب) 57/4، الصحاح (جوب) 104/1، شرح الفصيح للخمي233، درة الغواص 73، إسفار الفصيح 832/2، شرح الشافية للرضي 167/1، المصباح المنير (عور)، تاج العروس (سوأ، جوب) .

(80) ينظر : الدر المصون 2/ 531، 702.

(81) ينظر : الدر المصون 703/2، البحر المحيط 384/2.

(82) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع347.

(83) ينظر : المقتضب95/2-97، الأصول114/3، 333، إعراب القرآن للنحاس181/1، الخصائص111/1، المنصف142/1، علل النحو558، التبصرة والتذكرة750/2، الفوائد والقواعد796، النكت للأعلم1164/2، الإنصاف11/1، 239، الوجيز في علم التصريف37، شرح التعريف بضروري التصريف237.

(84) ينظر : معالم دراسة في الصرف (الأقيسة الفعلية المهجورة) 35-37.

(85) ينظر : الصحاح (كرم) 2020/5، الخصائص144/1، لسان العرب وتاج العروس (رنب ،كرم).

(86) ينظر : معاني القرآن للأخفش523/2، أدب الكاتب493، ديوان الأدب 335/2.

(87) ينظر : الكتاب81/3، المقتضب38/2، الأصول 115/3، 334، ضرورة الشعر للسيرافي 222، المنصف192/1، 184/2، علل النحو للوراق 558، سمط اللآلئ للبكري 759/2، الاقتضاب لابن السيد336/3، اللباب للعكبري239/2، إيجاز التعريف 194، لسان العرب (ثفا)، خزانة الأدب316/2.

(88) ينظر : أمالي القالي 194/1، الحلل في شرح أبيات الجمل173، اللسان (ثفا) .

(89) ينظر : الإغفال110/1.

(90) ديوانه 39، وينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل 174.

(91) المنصف192/1-193، و ينظر : شرح شواهد الإيضاح لابن بري612-613.

(92) ينظر : ارتشاف الضرب 242/1.

(93) ينظر : الكتاب 285/4، أدب الكاتب 494، الأصول228/3، 333، شرح القصائد السبع للأنباري265، دقائق التصريف365،شرح التصريف للثمانيني355، الأفعال للسرقسطي129/1، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 341-342، شرح الشافية للرضي384/2، القاموس المحيط (هرق).

(94) ديوانه، وينظر : شرح القصائد السبع للأنباري 265، الصحاح (نجم) 2039.

(95) الإغفال 109/1.

(96) ينظر : الكتاب 285/4، الانتصار لابن ولاد 270، تصحيح الفصيح69-70، سر الصناعة 201/1-202، شرح التصريف للثمانيني 280، الاقتضاب242/2-243، المغرب للمطرزي383/2، الممتع 171/1، 399، اللسان والتاج (هرق)، خزانة الأدب278/9.

(97) ينظر : الخصائص 497/2، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر342، القاموس المحيط (هرق) .

(98) ديوانه 126.

(99) ينظر : إعراب القرآن 229/5.

(100) ينظر : نوادر أبي زيد496، أمالي الزجاجي87.

(101) ينظر : الحلبيات 76، الخصائص153/3، سر الصناعة76/1، شرح التصريف للثمانيني401، الممتع621/2.

(102) ينظر : الكافي في الإفصاح 983/3، 989، 994، 998، 1034، 1036.

(103) ينظر : العين 261/1، لسان العرب، وتاج العروس (سهب) .

(104) ينظر : جمهرة اللغة (سهب) 342/1).

(105) ينظر: جمهرة اللغة (لفج) 488/1، الصحاح (لفج)339/1.

(106) ينظر: المنتخب 560/2،الاقتضاب341/2، باهر البرهان 360، اللسان والتاج (حصن، سهب، سهم، لفج).

(107) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب560/2، أبنية الأسماء والمصادر والأفعال 344.

(108) تاج العروس (سهب، هتر)، وينظر : القاموس المحيط (جذع) .

(109) ينظر : لسان العرب وتاج العروس (وقر) .

(110) ينظر : معاني القرآن للأخفش 589/2، 682، الصحاح (فعم) 2003/5، لسان العرب (طمم).

(111) ينظر : الصاحبي 444.

(112) ينظر : تعليق الفرائد 313/7، لسان العرب (درك).

(113) ينظر : مجالس ثعلب 315، المبهج 50، والرواية المشهورة : بسوّار اللسان (سأر) .

(114) المزهر77/2، وينظر : المبهج 95، المصباح المنير (جبر) .

(115) ينظر : الجامع لأحكام القرآن 28/17 .

(116) ينظر : غريب القرآن 419، وإعراب القرآن234/4، النهاية في غريب الحديث 236/1.

(117) ينظر : المبهج 50، المحتسب 241/2.

(118) ينظر : شرح التسهيل 82/3، شرح الكافية الشافية1034/2، تعليق الفرائد313/7.

(119) ينظر : همع الهوامع 1/ 130، تاج العروس (أخو) .

(120) ينظر : شرح الحماسة للأعلم1126/2، والمنكدر : موضع انصباب الصقر وانقضاضه على الفريسة.

(121) ينظر : الصحاح (لظظ) 1179/3، لسان العرب وتاج العروس (لظظ) .

(122) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك82/3 .

(123) ديوانه 104/2، وينظر : الكتاب114/1، شرح المفصل74/6، لسان العرب (هون)، خزانة الأدب 150/8، والخُوْر : جمع أخور، وهو الضعيف.

(124) ينظر: الكتاب114/1، الحلل في شرح أبيات الجمل 135، شرح المفصل 74/6شرح الكافية الشافية1035/2،الإيضاح في شرح المفصل639/1، توضيح المقاصد855/2، تعليق الفرائد313/7.

(125) خزانة الأدب 150/8، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل 639/2.

(126) ينظر : ديوانه 241، المعاني الكبير 355/2،، تاج العروس (نتج)، ورواية الديوان : نُتِجتْ، وتنحاش : تهرب.

(127) المنتخب من غريب كلام العرب 577/2، وينظر : أدب الكاتب 498، التنبيهات على أغاليط الرواة 245، شرح المعلقات للتبريزي 142، القاموس المحيط (نتج، عقق) .

(128) ينظر : ديوانه 93، دقائق التصريف 365، العين.

(129) ينظر : المخصص242/14، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 344، لسان العرب (نتج)، تاج العروس (خفد).

(130) ينظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 345.

(131) ينظر: المخصص123/7، لسان العرب وتاج العروس (غشم، رهق)

(132) ينظر : شرح الكافية الشافية 1034/2.

(133) ينظر : البحر المحيط346/5 وفي كلامه اضطراب.

(134) ينظر : المحرر الوجيز201/1، التبيان للعكبري109/1، الجامع لأحكام القرآن60/2.

(135) سورة البقرة من الآية 117.

(136) ينظر: معاني القرآن للنحاس 91/1، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر344، شرح التسهيل للمصنف 82/3، الجامع لأحكام القرآن 139/1، اللسان (وجع)، البحر المحيط 214/5.

(137) ديوانه 677، الزاهر في معاني كلمات الناس 177/1، 601، لسان العرب وتاج العروس (ألم) .

(138) ينظر : الأصمعيات 172-176، اشتقاق أسماء الله للزجاجي 75، الزاهر للأنباري 177/1، 601، أمالي ابن الشجري64/1، 106/2، إصلاح الخلل الواقع في الجمل111، شرح المفصل73/6، شرح الشافية للرضي202/2، خزانة الأدب 460/3، 178/8.

(139) ينظر : شرح ديوان الهذليين 99/1، اشتقاق أسماء الله للزجاجي62، اللسان (خلف)، والرُّبيق : وادٍ بالحجاز .

(140) ديوانه 43.

(141) ينظر : شرح المعلقات للأنباري252، وشرحها للنحاس107، وشرحها للتبريزي134.

(142) ينظر : لسان العرب (وجع).

(143) توضيح المقاصد 19/3.

(144) ينظر : المخصص 242/14.

(145) ينظر : الأمالي 345/2.

(146) ينظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي 40، شرح الكافية للرضي421/3.

(147) ينظر : الكتاب58/1، المقتضب114/2-119، البسيط في شرح الجمل1054/2، توضيح المقاصد853/2.

(148) ينظر :الجمهرة (حبس)277/1،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر345،شرح الفصيح للخمي79، المزهر81/2.

(149) ينظر : الفصوص77/2، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر345 .

(150) سورة ق من الآية 23، وينظر : اشتقاق أسماء الله للزجاجي 62.

(151) سورة يونس الأيتان 1-2، وينظر : مجاز القرآن272/1.

(152) ينظر : ارتشاف الضرب2289/5.

(153) ينظر : ليس في كلام العرب 41، خاتمة المصباح المنير 356، المزهر 88/2.

(154) ينظر : المصباح المنير (درك، روح)، وخاتمته 356.

(155) ينظر : الصحاح (رود) 479/2، لسان العرب (رود) .

(156) ينظر : إصلاح المنطق 223، أدب الكاتب 476.

(157) ديوانه 208، وينظر : الخصائص 212/3، المنصف 308/1.

(158) ديوانه 93، وينظر : المبهج 37، خزانة الأدب 513/8، تاج العروس (ألك) .

(159) سورة البقرة من الآية 280، وينظر : الجامع لأحكام القرآن 419/4،البحر المحيط 355/2،الدر المصون 646/2 .

(160) ينظر : الكتاب 90/4.

(161) ينظر : ديوان الأدب 287/1، الخصائص 212/3، المخصص194/14، شرح الشافية للرضي169/1، لسان العرب وتاج العروس (ألك).

(162) ينظر : معاني القرآن 152/2، لسان العرب وتاج العروس (ألك)، شرح لامية الأفعال لبحرق 113.

(163) ينظر : الكتاب 272/4، الأصول 351/3، اللسان (وسي) .

(164) اسم آلة للرمح الصغير .

(165) ينظر : لحن العوام 215، أمالي القالي 194/1-197، التنبيه على حدوث التصحيف 321.

(166) ديوانه 145.

(167) ينظر : شرح الفصيح للزمخشري218/1.

(168) ينظر : أدب الكاتب 351، ديوان الأدب 422/2، 427، شرح الفصيح للزمخشري81/1، والفائق 77/1، النهاية 74/3، شرح التسهيل 457/3، ارتشاف الضرب176/1، المساعد 605/2، القاموس (زعج، قحم).

(169) ديوانه 13/2، وينظر : أدب الكاتب 456، المنصف 72/1، شرح الملوكي 80.

(170) ديوانه 334/2، وينظر : شرح الفصيح للزمخشري81/1، الاقتضاب 288/3.

(171) ينظر : الممتع 192/1، المبدع 114- 115.

(172) ينظر : المسائل الحلبيات 37- 38، المنصف72/1، شرح الملوكي 80، خزانة الأدب 344/5.

(173) ينظر : ارتشاف الضرب 176/1.

(174) ينظر : الكتاب280/3.

(175) ينظر : شرح المفصل52/4، شرح الكافية للرضي108/3.

(176) ينظر : شرح عمدة الحافظ738/2، لسان العرب (درك) .

(177) ينظر : لسان العرب وتاج العروس (درك)، المزهر464/1.

(178) ينظر : ابن طلحة النحوي 75-76.

(179) ينظر : الكتاب 277/3، شرح الكافية الشافية1392/3، شرح الشافية للرضي109/3، ارتشاف الضرب 2290/5، المساعد 656/2، شفاء العليل 875/2، تاج علوم الأدب 368/1.

(180) ينظر : الغريب المصنف 594/1، أدب الكاتب 353، مختصر في ذكر الألفات لابن خالويه87، الخصائص 215/2، الصاحبي 128،المخصص56/15-57، شرح الفصيح للزمخشري336/1، اللسان (حجم) ،شرح

التفتازاني لمختصر العزي36، باهر البرهان1525،خاتمة المصباح المنير 354،ارتشاف الضرب2095/4،القاموس (ض ر ر).

(181) ينظر : ديوان الهذليين 132/1، والنُعامى : ريح الجنوب .

(182) الخصائص 215/2، وينظر : اللسان (جفل، شنق، قشع، كبب، نزف) .

(183) ديوانه 278/1، وينظر : الاقتضاب307/2، شرح المفصل7/8، 103/9، رصف المباني 247.

(184) ديوانه 95، وينظر : الكتاب38/1، المخصص 151/7، البيان للأنباري 161/1، 356.

(185) ينظر : الكتاب97/1، شرح شواهد الإيضاح لابن بري 129، شرح المفصل61/6، البحر المحيط465/2.

(186) سورة البلد من الآيتين14-15.

(187) ينظر : شرح التسهيل 116/3.

(188) ينظر : شرح التسهيل 110/3، همع الهوامع 45/3.

(189) ينظر : شرح التسهيل 110/3، همع الهوامع 45/3.

(190) البيت من معلقته، ينظر : ديوانه 33، جمهرة أشعار العرب 324، شرح القصائد العشر للتبريزي101، خزانة الأدب304/4.

(191) ينظر : الكتاب409/2، شرح التسهيل 73/3،مغني اللبيب202، المساعد195/2، تعليق الفرائد 315/7.

(192) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 73/3، المساعد195/2، تعليق الفرائد 317/7.

(193) ينظر : شرح التسهيل 74/3، تعليق الفرائد 318/7، همع الهوامع 45/3.

(194) ينظر : شرح التسهيل 81/3، توضيح المقاصد 856/2.

(195) ديوانه 45.

(196) ديوانه 208، وينظر : لسان العرب (بصر) .

(197) ينظر : الخصائص 97/1.

(198) ينظر : ملحقات ديوانه 181، خزانة الأدب 48/1.

(199) ينظر : لسان العرب (بقل)، خزانة الأدب 49/1.

(200) ينظر : القاموس المحيط (ورس) .

(201) ينظر : المعاني الكبير 69/1.

(202) ينظر : أدب الكتاب للصولي 240.

(203) ينظر : ديوان المفضليات 230، اللسان (عشب)، تاج العروس (ينم) .

(204) ينظر : الشوارد للصاغاني 291، القاموس المحيط وتاج العروس (شوى) .

(205) ينظر : الصحاح (محل) 1817/5، أمالي المرزوقي 230، خزانة الأدب 234/11.

(206) ديوانه 82، و ينظر : مجاز القرآن 349/1، المقتضب179/4، المحتسب242/2، المخصص39/9، 167، شرح أدب الكاتب للجواليقي 409.

(207) ديوانه 86، وينظر : المقتضب 179/4، المخصص167/9، شرح الحماسة للمرزوقي 796، اللسان(دلا) .

(208) ينظر : الاقتضاب 232/3، لسان العرب وتاج العروس (غطو) .

(209) ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي 1558، تحصيل عين الذهب 1/ 145، شرح الكافية 199/1، خزانة الأدب307/1.

(210) ينظر : خزانة الأدب 307/1.

(211) ديوانه 9.

(212) ينظر : العين137/1، 135/7، المنتخب من غريب كلام العرب639/2،اللسان (نصب) .

(213) ينظر : غريب الحديث للحربي 795/2، الحلل في شرح أبيات الجمل 243، لسان العرب وتاج العروس (عقب).

(214) ينظر : لسان العرب (نصب) .

(215) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب 639/2.

(216) ينظر : مجاز القرآن 348/1، معاني القرآن للفراء87/2، معاني القرآن للأخفش602/2، المقتضب179/4، المحتسب 242/2، البحر المحيط451/5، الدر المصون 153/7.

(217) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب 577/2، الصحاح (قرب) 198/1، الخصائص 220/2، ليس في كلام العرب 54، أفعال ابن القطاع 27/3، لسان العرب (ودق، وحنط)، الشوارد للصاغاني 291، المزهر 2/ 76، 82 ،خزانة الأدب48/1، 236/9، تاج العروس (قرب) .

(218) ينظر : التتمة في التصريف للقبيصي 75، وتنظر في موادها من لسان العرب .

(219) ينظر : الكتاب262/1، 381/3، المقتضب 258/1، 161/3، الجمهرة (نصب) 350/1، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 177/3، أمالي القالي 243/2، الحلل في شرح أبيات الجمل 243، شرح الكافية للرضي 415/3، لسان العرب (نصب)، خاتمة المصباح المنير 356، تاج العروس (لمم) .

(220) ينظر : المخصص 96/15، شرح الحماسة للأعلم الشنتمري120/1، الحلل في شرح أبيات الجمل 243، لسان العرب (نصب، تمر).

(221) ينظر : بقية الخاطريات 29-30.

(222) ينظر : الكافي في الإفصاح 994/3 .

(223) ينظر : ديوانه 80، شرح التسهيل 71/3، شرح الشافية للرضي 116/1، وشرح القصائد السبع للأنباري301، وشرح القصائد المشهورات للنحاس11/2.

(224) ينظر : ديوانه 24.

(225) ينظر : شرح التسهيل71/2.

(226) ينظر: الغريب المصنف 598/2، ليس في كلام العرب 121، الصحاح (نبت) 268/1، (سعد) 316/1، (وجد) 267/2،(هنن) 2218/6، عبث الوليد 75، المخصص176/14، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر343، المزهر 261/2، وموادّها من لسان العرب والقاموس المحيط، وتاج العروس .

(227) ديوانه 76.

(228) ديوانه 99، وينظر : الكتاب 274/2، الخصائص193/1، المخصص177/14.

(229) ينظر: فعل وأفعل للأصمعي 517، اللسان (برز).

(230) ينظر : لسان العرب وتاج العروس (فعم) .

(231) ديوانه 71.

(232) ينظر : الخصائص 216/2، لسان العرب وتاج العروس (ودع) .

(233) ينظر : لسان العرب وتاج العروس (ودع)، خزانة الأدب 472/6.

(234) ينظر : المحكم 321/1.

(235) ينظر : الصحاح(لقح)401/1، المصباح المنير (لقح)

(236) ينظر : اللسان (رهف، زعق، كمد).

(237) ينظر: الصحاح (زعق) 1490/4،رسالة الصاهل والشاحج 504، تاج العروس (زعق) .

(238) ينظر : معجم الأدباء 26/5.

(239) ينظر : العربية ليوهان فك 169.

(240) ينظر : الغريب المصنف 598/2، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر 343.

(241) الخصائص 217/2، وينظر : لسان العرب (زعق) .

(242) ينظر : رسالة الغفران 186.

(243) الوساطة بين المتنبي وخصومه 389، وينظر : الخصائص 42/2

(244) ينظر : المقتضب178/4، الأصول99/1، إعراب القرآن للنحاس435/2، لحن العوام للزُبيدي 254، الإغفال 359/2، شرح المفصل144/7، شرح الكافية230/4، الارتشاف 2078/4، المساعد 164/2، توضيح المقاصد894، تعليق الفرائد 236/7، المقاصد الشافية 466/4- 472، النكت للسيوطي 108/2.

(245) الصحاح (صيد) 500/2، وينظر : لسان العرب وتاج العروس (صيد) .

(246) ينظر: لسان العرب (بغض، كرم، أدى، عطى، ولي) .

(247) ينظر : لسان العرب (بغض) .

(248) الكتاب 73/1 .

(249) شرح كتاب سيبويه 74/3- 75.

(250) ينظر : شرح المفصل 7/ 144، شرح الكافية 230/4، شرح ألفية ابن معط للقوّاس 1002/2، المساعد164/2.

(251) شرح التسهيل 46/3.

(252) يقصد : ألا يختل شرط آخر ككون الفعل غير قابل للتفاضل نحو أودى بمعنى هلك، أو كونه مستغنًى عنه بما أفعلَ فعله كأجاب حيث لا يقال : هو أجوَبُ منه، ولكن : هو أجود جوابا منه .

(253) شرح عمدة الحافظ 736.

(254) شرح التسهيل48/3.

(255) شرح الكافية 451/3.

(256) ينظر : أمالي المرزوقي 106.

(257) ينظر : المقرب 78.

(258) ينظر : ارتشاف الضرب2078/4.

(259) شرح التسهيل 47/3.

(260) ينظر : 580/1.

(261) ينظر : ارتشاف الضرب 2078، منهج السالك 374، تعليق الفرائد 236/7.

(262) رجل من بني عبد شمس اشتهر بالإفلاس : مجمع الأمثال26/2, وينظر : اللمحة في شرح المُلحة 424/1، ارتشاف الضرب5/ 2319، منهج السالك 407، فتح القدير 376/3.

(263) ينظر : نوادر أبي زيد 247، الصحاح (جدع) 1194/3، تاج العروس (جدع) .

(264) ينظر : خزانة الأدب 36/1 .

(265) ينظر : العربية 178.

(266) ينظر : المنصف للسارق والمسروق لابن وكيع 262/1، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب للمهلبي 27/3.

(267) ينظر : سورة البقرة من الآية 282.

(268) ينظر : الكشاف404/1، المحرر الوجيز383/1، البحر المحيط351/2-352، تفسير الفخر الرازي126/7، تفسير البيضاوي150/1 .

(269) سورة الإسراء من الآية 9.

(270) ينظر : لسان العرب (قوم)، وممن ذهب إلى جعله من (أقسط) الطبري في جامع البيان 103/5، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل 131/1.

(271) ينظر : التحرير والتنوير 115/3.

(272) ينظر : سورة الكهف من الآية12.

(273) ينظر : معاني القرآن للفراء 136/2، معاني القرآن للزجاج217/3، إعراب القرآن للنحاس268/2.

(274) ينظر: الإغفال 359/1، النكت في القرآن للمجاشعي363/1، مشكل إعراب القرآن438/1، البيان للأنباري101/2، كشف المشكلات 744/2، التبيان للعكبري839/2، تفسير أبي السعود 208/5.

(275) ينظر : سورة الكهف من الآية 19، وينظر قوله تعالى : (أيُّهم أحسنُ عَمَلا) الكهف 6.

(276) ينظر : سورة مريم من الآية 69.

(277) ينظر : التحرير والتنوير 270/15.

(278) ينظر : جامع البيان 176/15، 178.

(279) ينظر : المخصص 6/14، ديوان الأدب 337/2، شرح الحماسة للأعلم 798/2، المقرب 79، التاج (بلل).

(280) ينظر : المتبع في شرح اللمع 544/2.

(281) ديوانه 34، وينظر : العين 46/4، شرح القصائد المشهورات للنحاس 170/2، شرح القصائد العشر للتبريزي 359، لسان العرب والقاموس وتاج العروس (جوب) .

(282) ينظر : في أصول اللغة 131.

(283) الكتاب 94/4، وينظر الأخير في : الجمهرة 1089/2.

(284) ينظر : الجمهرة (ب ط خ) 1/ 292، وينظر هذه الأمثلة في : الصحاح (فعا) 2456/6، المخصص255/14-257، أساس البلاغة (قنأ) لسان العرب (قنأ، خون)، المصباح المنير (قنأ)، تاج العروس (حيي) .

(285) ينظر : محاضر جلسات الدورة الثالثة ص12.

(286) ينظر : شرح لامية الأفعال لابن الناظم 178، المساعد 637/2، شرح لامية الأفعال لبحرق 216.

(287) ديوانها 56 وفيه : مرنب على القياس بدل مؤرنب، وينظر : أدب الكاتب493، الصحاح(رنب)139/1، المبهج86، لسان العرب وتاج العروس(رنب) .

(288) ينظر : الخصائص143/1، المنصف191/1، 69/2، الإنصاف146/1، أمالي الشجري392/2، الممتع482/2.

(289) ينظر : الكتاب115/3، الأصول234/2، 466/3، المنصف191/1، شرح المفصل76/10.

(290) ينظر : لسان العرب وتاج العروس (ولف) .

(291) ديوانه 70، وينظر : تاج العروس(عوج) .

(292) ينظر : ديوان الأدب428/3.

(293) ينظر : أدب الكاتب 344.

(294) تنظر في : أدب الكاتب 342-347، ديوان الأدب427/3-429، المخصص257/14، 262، المزهر231/1، وموادّها من : لسان العرب، وتاج العروس.

(295) سورة البقرة من الآية 87، وينظر : المحتسب 95/1، البحر المحيط465/1، الدر المصون495/1.

(296) سورة البقرة من الآية 183، وينظر : البحر المحيط41/2، الدر المصون272/2.

(297) سورة يونس من الآية 24، وينظر : المحتسب311/1، الإنصاف144/1، إعراب القراءات الشواذ643/1، البحر المحيط145/5، الدر المصون178/6.

(298) ينظر : البحر المحيط 465/1، 41/2، الدر المصون496/1، 272/2، شرح الألفية لابن عقيل628/2، همع الهوامع439/3، تاج العروس (حوذ) .

(299) ينظر : شرح ابن عقيل للألفية628/2.

(300) ينظر : شرح الشافية 97/3.

(301) ينظر : لسان العرب، وتاج العروس (حوذ) .

(302) ينظر : المسائل العسكريات 82.

(303) ينظر : أمالي المرزوقي 61، لمع الأدلة55، شرح المفصل74/10، الارتشاف 299/1، شرح التصريف العزي118.

(304) ينظر : الكتاب4/344،347، المقتضب99/1، شرح القصائد المشهورات للنحاس62/1، 21/2، ديوان الأدب416/3، شرح الكتاب للسيرافي 5/ل47، 6/ل135، الحلبيات 342، شرح الكتاب للرماني5/ل246، المنصف259/1، التبصرة والتذكرة 877/2، دقائق التصريف259، شرح التصريف للثمانيني297، الروض الأنف209/2، شرح المقدمة الجزولية 582/2، شرح الكافية الشافية 2127/4، 2140، بغية الأمال 90، وغيرها.

(305) ينظر : دقائق التصريف259-260، المقاصد الشافية للشاطبي135/1، 139، الكليات للكفوي 4/ 199.

(306) ينظر : العشرات في اللغة للقزاز القيرواني 81، تهذيب اللغة 244/5، 221/12، أفعال السرقسطي370/1، لسان العرب(حول، صيد، هيف) .

(307) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية 442- 443.

(308) ينظر : الكتاب534/3، التكملة 6، الممتع 660/2، شرح الكافية الشافية2190/4، الارتشاف 343/1.

(309) ينظر : الكتاب 422/4.

(310) ينظر : ارتشاف الضرب247/1.

(311) ينظر : مجاز القرآن 28/2، 237، معاني القرآن للفراء، المقتضب 245/1، مجالس ثعلب418/2، الصحاح(حس) 914/2، الحلل في شرح أبيات الجمل 412.

(312) ينظر : الكتاب420/4، القوافي للأخفش 91، غريب الحديث للخطابي 53/3، شرح المفصل153/10، شرح الكافية الشافية 2170/4، شرح الألفية لابن الناظم 868، المساعد 196/4، عنقود الزواهر472.

(313) ينظر : الخصائص 438/2، أمالي القالي176/1، الإنصاف176/1، عنقود الزواهر384.

(314) ينظر : مجالس ثعلب605/2.

(315) الكتاب 376/1.

(316) ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل 359، شرح الجمل لابن عصفور428/2، 437، شرح الشافية للرضي319/2، لسان العرب وتاج العروس (جدب، خصب) .

(317) ينظر : درة الغواص 125، تصحيح التصحيف 300.

فهرس المصادر والمراجع

أوّلا : المخطوطات:

1- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط) مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية .

2- شرح كتاب سيبويه للرماني (مخطوط) مصورتي عن نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا بتركيا، رقم 1075.

ثانيا الكتب المطبوعة :

1- ابن طلحة النحوي، تأليف د/ عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ 1999م.

2- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع، تحقيق د/ أحمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1999م.

3- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1382هـ.

4- أدب الكتاب للصولي، تصحيح/محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، مصر 1341هـ.

5- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د/ رجب عثمان، مطبعة الخانجي، ط1، 1419هـ -1999م.

6- أساس البلاغة للزمخشري، دار الكتب، ط2، 1972م.

7- إسفار الفصيح للهروي، تحقيق د / أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية، ط1، 1420هـ.

8- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق/عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، دت.

9- اشتقاق أسماء الله الحسن للزجاجي، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هـ=1986م.

10- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي، تحقيق/ حمزة النشرتي ،دار المريخ، الرياض، ط1، 1399هـ-1979م.

11- إصلاح المنطق لابن السكيت ،تحقيق / أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3.

12- الأصمعيات للأصمعي، تحقيق / أحمد شاكر وعبد السلام هارون، مطبعة المعارف، القاهرة، 1970م.

13- الأصول لابن السرّاج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مطبعة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ،1988.

14- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.

15- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق / محمد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت ،ط1، 1317هـ-1996م.

16- الإغفال للفارسي، تحقيق /عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي بالإمارات العربية، ط1، 1424هـ 2004م.

17- الأفعال للسرقسطي، تحقيق د/ محمد حسين شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979م.

18- الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.

19- الأفعال لابن القوطية، تحقيق / علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م.

20- الاقتضاب للبطليوسي، تحقيق / مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م.

21- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1998م.

22- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ .

23- أمالي الزجاجي، تحقيق / عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ-1987م.

24- أمالي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416هـ.

25- أمالي المرزوقي، تحقيق د/ يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995م.

26- أمالي اليزيدي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1404هـ-1984م.

27- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق /زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ .

28- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د ت.

29- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق د/ محمد المهدي سالم، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1422هـ- 2002م.

30- الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، تحقيق د/موسى العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، 1976م.

31- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للنيسابوري، تحقيق د/ سعاد صالح بابقي، طبع في جامعة أم القرى، ط1، 1418هـ-1998م.

32- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.

33- البديع لابن الأثير، تحقيق/ صالح العايد ،وفتحي علي الدين، مطابع جامعة أم القرى، ط1، 1417هـ،1997م.

34- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407هـ، 1987م.

35- بقية الخاطريات لابن جني، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، 1413هـ-1992م.

36- البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة) عبد القادر المهيري، دار تبقال، الدار البيضاء – المغرب 1990م,

37- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1400هـ-1980م.

38- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ط2، 1407هـ،1987م.

39- تاج علوم الأدب للمرتضى، تحقيق /نوري الهيتي ،إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 1425هـ-2004م.

40- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ،1982م.

41- التبيان شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للعكبري، ط الحلبي، 1936م.

42- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ،1976م.

43- التتمة في التصريف لابن القبيصي، تحقيق د/محسن العميري، مطبوعات نادي مكة الأدبي، ط1، 1414هـ.

44- التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.

45- تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، طبع بهامش كتاب سيبويه، طبعة بولاق، 1316هـ.

46- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي ،دار القلم، دمشق، ط1، 1420هـ،2000م.

47- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق /السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، ط1، 1407هـ،1987م.

48- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق د/ محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ-1998م.

49- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري، ط1، 1413هـ - 1992م.

50- التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق/ هادي نهر وهلال ناجي، دار الفكر، عمّان، ط1، 1422هـ.

51- تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د/ محمد المفدى، ط1، 1403هـ=1983م.

52- تفسير أبي السعود المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت .

53- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) تصحيح / محمود الأرناؤوط، دار صادر - بيروت، ط1، 2001م.

54- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1402هـ-1981.

55- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزي الكلبي، ضبطه وصححه / محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ،1995م.

56- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق / كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط1، 1419هـ-1999م.

57- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق / عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية، 1384هـ-1964م.

58- توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2.

59- ثلاثيات الأفعال لابن مالك، وزوائده للبعلي ،تحقيق د/سليمان العايد، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1990هـ .

60- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق د/ عبد الله التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر، 1422هـ-2001م.

61- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط3، 1387هـ-1967م.

62- الجليس الصالح الكافي للنهرواني، تحقيق د/ إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.

63- جمهرة أشعار العرب للقرشي، تحقيق / محمد علي البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر، 1981م.

64- جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق د/أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ،1988م.

65- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

66- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ-1997م.

67- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق / بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ ، 1993م.

68- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط1، 1979م.

69- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق / عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.

70- الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت .

71- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1408هـ-1987م.

72- درة الغواص على أوهام الخواص للحريري، تحقيق د/ عبد الله الحسيني، مكتبة الفيصلية، مكة، ط1 .

73- دقائق التصريف للمؤدب، تحقيق د/أحمد القيسي وآخرون، المجمع العلمي العراقي، 1407هـ،1987م.

74- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق / أحمد مختار عمر، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1395هـ-1975م.

75- ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، 1404هـ-1984م.

76- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق / بديع إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992م.

77- ديوان ابن أبي حُصينة شرح أبي العلاء المعري، تحقيق/ محمد أسعد طلس، دار صادر -بيروت، ط2، 1419هـ.

78- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

79- ديوان حاتم الطائي، شرحه / أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

80- ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.

81- ديوان الراعي النميري، تحقيق / راينهرت فاييرت، نشر فرانتس شتايز، بيروت، ط1، 1980م.

82- ديوان رؤبة بن العجاج، صححه ورتبه / وليم بن الورد، دار قتيبة للطباعة والنشر،

83- ديوان الشماخ بن ضرار، شرحه/ أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة ،القاهرة، 1327هـ .

84- ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به / عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1424هـ،2003م.

85- ديوان العجاج، تحقيق د/ عزة حسن، دار الشرق، لبنان، دت .

86- ديوان عدي بن زيد، تحقيق / محمد جبار المعيبد، بغداد، 1385هـ-1965م.

87- ديوان عمر بن أحمر الباهلي، تحقيق/ حسين عطوان، دمشق، د ت .

88- ديوان عنترة، طبع بمطبعة الآداب، بيروت، 1893م، ط4 .

89- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه / إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983م.

90- ديوان القطامي، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ود/ أحمد مطلوب، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1960م.

91- ديوان الكميت، تحقيق د/ محمد نبيل طريفي، بيروت، 1420هـ-2000م.

92- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به /حمدو طمّاس، دار المعرفة - بيروت، ط1،1425هـ-2004.

93- ديوان ليلى الأخيلية، جمع وتحقيق / خليل وجليل العطية، دار الجمهورية، بغداد، ط2، 1397هـ-1977م.

94- ديوان المتلمس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق /حسن الصيرفي، ط2، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1390هـ-1970م.

95- ديوان المفضليات للمفضّل الضبي، تحقيق وشرح / أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط6، د ت .

96- ديوان النابغة الذبياني، مطبعة الهلال بالفجالة، مصر 1911م.

97- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب، مطبعة دار الكتب المصرية، ط 2،1995 م.

98- ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب، تحقيق / وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ،ط1، 1979م.

99- رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق د/عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط2، 1404هـ، 1984م.

100- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق / ط2، 1405هـ-1985م.

101- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق / مجدي الثوري، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1998م.

102- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، تحقيق / زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط3، 1404هـ.

103- الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري، تحقيق د/حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط3، 1424هـ.

104- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ،1993م.

105- سمط اللآلئ للبكري، تحقيق / عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1404هـ.

106- شرح أدب الكاتب للجواليقي، دار الكتاب العرب - بيروت، د ت .

107- شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، د ت.

108- شرح ألفية ابن معط للقواس، تحقيق / علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ-1985م.

109- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل - بيروت، د ت

110- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ.

111- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ،1999م.

112- شرح التصريف العزي للتفتازاني، تحقيق /عبد العال مكرم، ذات السلاسل للطباعة، الكويت، ط1، 1403هـ.

113- شرح ديوان الأخطل، صنعة إيليا سليم الحاوي، بيروت، دار الثقافة، د ت.

114- شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي، المكتبة الرحمانية، مصر، 1347هـ- 1929م.

115- شرح الشافية للرضي، تحقيق / محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ،1982م.

116- شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ - 2004م.

117- شرح الفصيح للخمي، تحقيق د/ مهدي عبيد جاسم، ط1، 1409هـ،1988م.

118- شرح الفصيح للزمخشري، تحقيق د/ إبراهيم الغامدي، طبع مطابع جامعة أم القرى، ط1، 1417هـ.

119- شرح الحماسة للتبريزي، ضبطه / غيورغ فريتغ، طبع سنة 1838م.

120- شرح ديوان زهير لثعلب، قدم له وحققه / حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1424هـ-2004.

121- شرح القصائد السبع الطوال للأنباري، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف - مصر، ط 5، د ت.

122- شرح القصائد العشر للتبريزي، ضبط / عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ.

123- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت .

124- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، ط1، 1402هـ،1982م.

125- شرح الكافية للرضي، تحقيق / يوسف حسن عمر، دط، د ت.

126- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ،ج3، تحقيق /فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1421هـ،2001م.

127- شرح اللمع للباقولي، دراسة وتحقيق د/ محمد مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1427هـ .

128- شرح اللمع للواسطي، تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1420هـ، 2000م.

129- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، د ط، د ت .

130- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ،1973م.

131- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، 1400هـ-1980.

132- شرح ديوان الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق د/ علي المفضل حمودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي – دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1413هـ،1992م.

133- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره / أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط2، د ت .

134- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د/ عيد مصطفى درويش، نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية، 1405هـ-1985م.

135- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق / عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ.

136- شرح عيون كتاب سيبويه للمجريطي، تحقيق د/ عبدربه عبد اللطيف عبد ربه، دار الكتب، ط1، 1404هـ .

137- شرح لامية الأفعال لابن الناظم، تحقيق د/ محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط1، 1411هـ-1991م.

138- شعر النابغة الجعدي، تحقيق / عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1964م.

139- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق د/عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ-1986م.

140- الشوارد للصاغاني، تحقيق / عدنان الدوري، مطبع المجمع العلمي العراقي، 1403هـ ،1983م.

141- الصاحبي لابن فارس، تحقيق / السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دت .

142- الصحاح للجوهري، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار، ط2، 1402هـ-1982م.

143- الصفوة الصفية شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق د/ محسن العميري، مطابع جامعة أم القرى، ط1، 1419هـ.

144- ضرورة الشعر (ما يحتمل الشعر من الضرورة) للسيرافي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1405هـ،1985م.

145- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق / محمود شاكر، الناشر / دار المدني، جدة، د ت.

146- عبث الوليد للمعري، تعليق / محمد المدني، طبع ونشر مكتبة النهضة المصرية، ط2، د ت .

147- العربية ليوهان فك، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، 1400هـ-1980م.

148- العشرات في اللغة للقزاز القيرواني، تحقيق/ يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية، ط2، 1984م.

149- علل النحو للوراق، تحقيق د/ محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ، 1999م.

150- عنقود الزواهر للقوشجي، تحقيق د/أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، 1421هـ،2001م.

151- العين للخليل الفراهيدي، تحقيق / مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م.

152- غريب الحديث للحربي، تحقيق د/ سليمان العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ-1985م.

153- غريب الحديث للخطّابي، تحقيق / عبد الرحمن العزباوي، نشرته جامعة أم القرى، ط1، 1402هـ .

154- الغريب المصنف لأبي عبيد، تحقيق د/محمد العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، دار سحنون، ط2، 1416هـ، 1996م.

155- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق / علي البجاوي وآخرون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1971م.

156- فتح الأقفال وحل الإشكال شرح لامية الأفعال لبحرق، تحقيق د/ مصطفى النحاس، 1414هـ-1993م.

157- فتح القدير للشوكاني، تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة، دار الفاء، ط1، 1994م.

158- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق / محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، 1998م.

159- الفصوص لصاعد البغدادي، تحقيق د/ عبد الوهاب التازي سعود، وزارة الأوقاف المغربية، 1413هـ،1993م.

160- فعل وأفعل للأصمعي، تحقيق / عبد الكريم العزباوي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، العدد الرابع، 1401هـ.

161- فعلت وأفعلت للزجاج، تحقيق/ رمضان عبدالتواب وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1415هـ،1995م.

162- في اللهجات العربية للدكتور / إبراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية، ط8، 1992م.

163- القاموس المحيط للفيرز آبادي، ترتيب / الطاهر الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط3، 1980م.

164- القوافي للأخفش، تحقيق/ عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والسياحة، دمشق، 1390هـ-1970م.

165- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، ط1، 1422هـ،2001م.

166- الكامل للمبرد، تحقيق د/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ-1992م.

167- كتاب الشعر للفارسي، تحقيق / محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط1، 1408هـ.

168- الكتاب لسيبويه (وبهامشه شرح السيرافي وشرح شواهده للأعلم) طبعة بولاق، 1316هـ .

169- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.

170- كتاب مختصر في الألفات لابن الأنباري، تحقيق د/ حسن فرهود، دار التراث بالقاهرة، 1400هـ،1980م.

171- كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

172- الكشاف للزمخشري، تحقيق / عادل عبد الموجود وآخرون، مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ-1998م.

173- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ محيي الدين رمضان، ط5، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1418هـ.

174- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تحقيق د/ محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1415هـ،1995م.

175- اللباب للعكبري، تحقيق د/ غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م.

176- لحن العوام للزُّبيدي، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي، إلقاهرة، ط2، 1420هـ.

177- لسان العرب لابن منظور، تحقيق / أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي،، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 2، 1418هـ،1997م.

178- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د/ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405هـ.

179- اللمحة في شرح المُلحة لابن الصائغ، تحقيق / إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ-2004م.

180- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1399هـ، 1979م.

181- المآخذ على شراح ديوان المتنبي للمهلبي، تحقيق د/ عبد العزيز المانع، نشره مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، ط1، 1422هـ-2001م.

182- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم للجواليقي، تحقيق/ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، 1402هـ-1982م.

183- المبهج لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ-1987م.

184- المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق د/ عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر، ط1، 1402هـ،1982م.

185- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تحقيق/ عبد الحميد حمد الزوي، منشورات قاريونس، بنغازي، ط1،1994م.

186- مجاز القرآن لأبي عبيدة، د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت .

187- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط2، 1403هـ-1983م.

188- مجالس ثعلب، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعراف، القاهرة، ط3، د ت .

189- مجمع الأمثال للميداني، طبعة بولاق، 1284 هـ.

190- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق د/ علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، ط2، 1406هـ،1986م.

191- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2001م.

192- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، تحقيق / برجستراسر، عالم الكتب، بيروت، د ت .

193- المخصص لابن سيده، تحقيق / لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت .

194- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، 1394هـ.

195- المزهر للسيوطي، شرح وتعليق / محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت، د ت.

196- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم-دمشق، ط1، 1407هـ .

197- المسائل العسكريات للفارسي، تحقيق د/ علي المنصوري، دار الثقافة، 2002م.

198- المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسي، تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

199- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق / حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1408هـ.

200- المصباح المنير للفيومي، تحقيق / يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1417هـ - 1996م.

201- معالم دراسة في الصرف (الأقيسة الفعلية المهجورة) د/ إسماعيل عمايرة، دار حنين، عمّان، ط2، 1413هـ.

202- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ،1985م.

203- معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للكتاب .

204- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ-1988م.

205- معجز أحمد للمعري، تحقيق / عبد المجيد دياب، دار المعارف ط1، 1986م.

206- معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي .

207- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تحقيق / محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب ،ط1، 1399هـ -1997م.

208- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ.

209- المقاصد الشافية للشاطبي ج7، تحقيق/ محمد البنا وآخرون، طبع معهد البحوث بجامعة أم القرى، ط1، 1429هـ.

210- المقتضب للمبرد، تحقيق / محمد عضيمة، عالم لكتب، بيروت .

211- المقرّب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1391هـ .

212- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د/ علي الحكمي، ط1، 1405هـ،1985م.

213- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط4، 1399هـ،1979م.

214- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تحقيق د/ محمد العُمري، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط1، 1409هـ - 1989م.

215- المنصف لابن جني، ت / إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1373هـ.

216- المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع، تحقيق/ عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي، ط1، 1994هـ .

217- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / سدني جليرز، نيوهافن، 1947م.

218- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د/ محمد البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1404هـ-1984م.

219- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، تحقيق /أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1410هـ-1990م.

220- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي، تحقيق د/ فاخر جبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ - 2007م.

221- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق د/ زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط1، 1407هـ،1978م.

222- النكت في القرآن لابن فضّال المجاشعي، تحقيق د/ إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، ط1، 1427هـ،2006م.

223- نكت الهميان في نُكت العميان للصفدي، طبع بالمطبعة الجمالية، القاهرة، 1329هـ - 1911م.

224- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق / محمود الطناحي، مطبعة عيسى البـابي الحلبـي، ط1، 1383هـ - 1963م.

225- النوادر لأبي زيد، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط2، 1402هـ-1981مـ.

226- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ-1988م.

227- الوجيز في علم التصريف للأنباري، تحقيق د/ علي البواب، دار العلوم، اليراض، ط1، 1402هـ-1982م.

228- الوساطة للجرجاني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، بيروت، ط1، 1427هـ-2006م.